منارات

العدد الحادي عشر
ديسمبر 2021

على الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

- **ملف العدد**
  لقاء حواري
  مع السيّد نور الدين بن عيّاد
- **مستجدات القطاع**
  *واقع وآفاق منظومة القفالة بتونس
  *سمك البوسيف في تونس
- **تدخلات المجمع**
- **إحصائيات**
- **نصائح وإرشادات**

المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري
GIPP

مجلة منارات على الصيد البحري وتربية الأحياء المائية
تصدر على المجمع المهني المشترك كل 3 أشهر

الاشراف
الحبيب المثلوثي

اعداد وتنسيق
انتصار شرقي
ايمان نجاح

لجنة التحرير
الحبيب المثلوثي
سنية غربي
درة بكوش
توفيق الكوني
اشرف بن سليمان
ايمان نجاح
انتصار شرقي

سحب من هذا العدد 500 نسخة
التصميم CIMESCONSEILS
الطباعة SOTEPAGRAPHIC

نحـو مقاربـة الإدارة بالكفـاءة

بقلم مدير الدراسات والتصرف في المعلومات

تعيش اليوم المؤسسات الاقتصادية في مناخ متغير ومتقلب وغير مستقر على عديد المستويات منها الوطني والعالمي نتيجة عولمة الاقتصاد والتطور التكنولوجي. في هذا المناخ بات من الضروري على المؤسسات أن تتأقلم وأن تجدد حتى تواكب هذه التغيرات وتستفيد من كل الفرص المتاحة. والسؤال المطروح هو كيف تتأقلم المؤسسة وكيف تطور وتجدد، حتى تحقق أهدافها أو تعدلها وكيف تحسن مساراتها وأساليب إنتاجها وكيف تكون أكثر فاعلية. الإجابة ليست سهلة. هنا تكمن أهمية تنمية مناهج العمل وحسن تنظيم المؤسسة بالمرونة الكافية.

تغيير مناهج العمل والتنظيم الهيكلي يتميز بإدخال ممارسات جديدة مثل العمل في فرق متجانسة ومتكاملة بالاستقلالية الكافية، وتركيز نظم إدارة الجودة والتحسين المستمر وغير ذلك من النظم.

هذه الممارسات الجديدة تؤدي في الغالب إلى تفكيك الحواجز بين الأنشطة الإنتاجية، وإلى إثراء المهارات المهنية والذاتية وزيادة استقلالية العمال. وبالتالي فإن هذا الإطار الجديد يمثل الانتقال من نمط التنظيم والإدارة على أساس المفهوم البيروقراطي التيلوري الذي يتميز بدرجة عالية من التوحيد القياسي أو المعياري والتخصص والإشراف على المهام والعاملين، إلى نمط جديد من التنظيم يتميز بظهور أساليب جديدة لتعبئة وتطوير الموارد البشرية (الإدارة التشاركية، الإدارة الاستشرافية للوظائف والمهارات). وفي هذا السياق ظهرت «مقاربة الإدارة بالكفاءة» كمنهج جديد للإدارة والتصرف في المؤسسات.

المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري ومن خلال سعيه إلى تطوير نظم التصرف فيه من خلال تركيز نظام التصرف في الجودة حسب مواصفة الايزو 9001 وتركيز نظام تصرف مندمج أو ما يعرف بالـ ERP إلى جانب اعتماده على مقاربة تشاركية في العمل سواء داخل المجمع أو مع حرفائه من مهنة وإدارة، إلى جانب مقاربة التصرف في الميزانية حسب الأهداف، يعمل على التطوير والتجديد واعتماد بصفة تدريجية هذه المقاربة التي تقوم على الإدارة بالكفاءة، حتى يكتسب النجاعة اللازمة لمواكبة التغييرات وتلبية انتظارات الفاعلين في القطاع. وهذا يتطلب في الوقت الحالي المراوحة بين الإدارة حسب الخطط الوظيفية والإدارة بالكفاءة، حيث تتطلب الممارسة الإدارية الجديدة إشرافًا أكثر مرونة على العمل من خلال تفضيل التنوع والتعدد (polyvalent)، إلى جانب الاتقان والنجاعة وتحفيز الموظفين، وتعزيز التعاون بينهم. وفي هذا الصدد يسعى المجمع إلى تخصيص الاعتمادات اللازمة للتدريب وتشجيع الموظفين على المبادرة والابتكار وعلى أن يكونوا مستقلين ومسؤولين لتحقيق النجاعة.

الحبيب المثلوثي

لقاء حواري مع السيّد نور الدين بن عيّاد نائب رئيس مجلس إدارة المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري

يحتل إنتاج صيد السمك الأزرق المرتبة الأولى بحوالي 34%

تمثل الثروة السمكية رافدا اقتصاديا لما تتيحه من فرص للتشغيل والتصدير والازدهار وخلق الثروة لتونس وللعديد من الدول الأخرى حيث يعتبر إنتاج وتصنيع و تسويق الأسماك من الأنشطة الحيوية الهامة حيثُ تؤكد الأرقام هذه الأهمية، إذ يشغل قطاع الصيد البحري حولي 60 ألف بحار بصفة مباشرة وأكثر من 40 ألف ناشط بصفة غير مباشرة. أما بخصوص الإنتاج فقد بلغ سنة 2020 حوالي 114 ألف طن موزعة بحوالي 98 ألف طن أسماك بحرية 16 ألف طن تربية أسماك. وقد بلغت صادرات القطاع خلال نفس السنة حوالي 24 ألف طن بقيمة 486 مليون دينار (المرتبة الثالثة في الصادرات الفلاحية) مسجلة تراجعا مقارنة بسنة 2019 بحوالي 15 ٪ من حيث الكمية وبـ 8 ٪ من حيث القيمة ويعود هذا نتيجة أزمة الكوفيد التي تسببت في تراجع الإنتاج وغلق الحدود وتراجع الطلب عند الاستهلاك في فترات الحجر الصحي.

وبخصوص توزيع الإنتاج حسب الأنشطة فيحتل إنتاج صيد السمك الأزرق المرتبة الأولى بحوالي 34٪ من الإنتاج يليه إنتاج الصيد الساحلي بـ33 ٪ ثم الصيد بالجر القاعي بـ16٪ وتربية الأحياء المائية بـ14٪ ثم بقية الأنشطة.

> **يشغل قطاع الصيد البحري حولي 60 ألف بحار بصفة مباشرة وأكثر من 40 ألف ناشط بصفة غير مباشرة.**

ولأجل ذلك تزايد اهتمام جميع الأطراف بهذا القطاع الذي تجلّى خاصة من خلال إقرار تشجيعات وحوافز استثمارية ورسم خطط وبرامج كفيلة بتطوير هذا القطاع والارتقاء به إلى مراتب متقدمة والعمل على تخطي التحديات.

وللحديث أكثر حول هذا القطاع الحيوي ودور المجمع، أجرينا هذا اللقاء الحواري **مع السيّد نور الدين بن عيّاد نائب رئيس مجلس إدارة**.

يليه إنتاج الصيد الساحلي بـ33% ثم الصيد بالجر القاعي بـ16%

أين تبرز أهمّ التحدّيات اليوم بالنسبة لقطاع الصّيد البحري وتربية الأحياء المائية في تونس ؟

يمكن تلخيص هذه التحديات في 3 محاور كبرى :

- ترشيد استغلال الثروات.
- تحسين البنية المينائية وتطوير مسالك التوزيع.
- تحسين المردودية والقدرة التنافسية.

فقد بات معلوما لدى الجميع منذ فترة طويلة استنزاف الثروات السمكية وخاصة القاعية نتيجة الاستغلال المشط والمسلط على الثروة السمكية **و كذلك معضلة الصيد العشوائي بكافة أشكاله وعجز سلطة الإشراف على الحد من تداعياته**. كما لا يخفى على أحد النقص الملحوظ على مستوى البنية التحتية للموانئ و**ارتفاع كلفة الخدمات المينائية وخاصة على إثر الزيادات التي أقرتها وكالة موانئ وتجهيزات الصيد البحري خلال سنة 2018 بصفة أحادية ودون إستشارة مسبقة للمهنة حيث تتراوح هذه الزيادات بين 200 و 600 %**. أما على مستوى الترويج فان الاخلالات على مستوى مسالك التوزيع وتحكم القشارة بالمنتوج قد ساهمت في صعوبة التحكم بالأسعار على المستوي المحلي. وكنتيجة لكل هذه الإشكاليات تراجعت المردودية بشكل كبير. أما على المستوى العالمي فان المنتوجات المصدرة تشهد منافسة شرسة من الدول التي تشهد تطور اقتصادي سريع خاصة وجود العديد من المشاكل على المستوى اللوجيستي وارتفاع كلفة النقل والمعاليم الجبائية.

ماهي الأدوار الجديدة للمجمع ومهامّه الرئيسيّة لمواكبة التغيّرات على الصّعيدين الوطنيّ و العالمي؟

يعمل المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري كغيره من الهياكل والمؤسسات الإدارية والمنظمات المهنية على رفع هذه التحديات والنهوض بقطاع الصيد البحري في إطار المهام الموكلة إليه ضمن مقاربة تشاركية تضمن نجاعة البرامج والخطط الإستراتيجية وذلك من خلال مزيد التعريف بالمنتوجات التونسية والمؤسسات المصدرة وتثمين المنتوج وإعطائه قيمة مضافة لتحسين المردودية واكتساح أسواق تصديرية جديدة، والقيام بدراسات استشرافية لاستباق المشاكل وتوفير الحلول في الوقت المناسب مع العمل على رقمنة الإدارة والخدمات قصد تطويرها من ناحية والمساهمة في النهوض بالقطاع من ناحية أخرى. **هذا دون نسيان دوره على مستوى تعديل السوق ووضع الآليات الكفيلة بذلك.**

وقد وضع المجمع لنفسه رؤية تمثلت في : **هيكل متطوّر، فعّال وذو صورة مميّزة داخل وخارج البلاد.**

هل هناك خطّة أو دراسة أو برنامج عمل للمجمع للتأقلم مع التغيرات المناخية وتلوّث البحار و المحافظة على الثروة السمكيّة و أنشطة الصّيد البحري؟

موضوع التغيّرات المناخيّة والانحباس الحراري والتلوث موضوع شائك ولا يمكن حله من طرف إدارة واحدة بل انه يخص مختلف الوزارات مع ذلك فان مجهودات المجمع انكبت في الفترة الماضية على تنظيم منظومة السلطعون الأزرق والذي يعتبر وجوده بالمياه التونسية نتيجة من نتائج التغيرات المناخية وقد كانت تجربة رائدة على كل الأصعدة وقد كللت بالنجاح على الصعيد المحلي والدولي من حيث استيعاب الإنتاج وتصديره حيث بلغ المعدل السنوي لصادرات السلطعون 35 مليون دينار (7 % من معدل الصادرات لنفس الفترة) خلال الثلاثة سنوات الأخيرة. وقد تم في هذا الإطار إعداد دراسة حول تموقع السلطعون الأزرق بالأسواق العالمية إلى جانب تمويل عدة أنشطة بحثية لتقييم المخزون وتثمين هذا المنتوج. وسيواصل المجمع عمله في هذا المجال وربما سيتطلب الأمر إعداد دراسة لتناول التغيرات المناخية من ناحية تأثيرها على مردودية وتنافسية منظومات الإنتاج والتحويل الناشطة في قطاع الصيد البحري.

كيف كانت تأثيرات أزمة كوفيد-19 وإغلاق الحدود على مستوى إنتاج وتصدير منتوجات الصّيد البحري ؟ وهل توجد أرقام جديدة تتعلّق بنتائج سنة 2020؟

مرت تونس كسائر بلدان العالم بظروف صعبة في مواجهة فيروس كورونا المستجد لما لهذا الوباء من تداعيات صحية واقتصادية واجتماعية. تأثر قطاع الصيد البحري وتربية الأسماك بهذه الجائحة إلا انه كان من بين القطاعات التي ساهمت في توفير الإنتاج بكميات معقولة حيث تواصل العمل بعديد الجهات، وفي الكثير من الأحيان تواصل العمل على حساب البحار والمجهز خاصة أمام المخاطر الصحية وصعوبة التنقل لترويج المنتوج فضلا عن تراجع أسعاره لنقص الطلب الداخلي.

اما الصادرات التونسية فقد تأثرت خاصة خلال الفترة مارس– أفريل جراء إغلاق الحدود وتراجع الأسعار نتيجة نقص الطلب عند المستهلك الأجنبي ثم استعادت نسقها بداية من شهر جوان 2020.

ماهي أهمّ الخطوط الاستراتيجية للنّهوض بالقطاع و هل توجد رؤية شاملة ومتفق عليها بين كافة المتدخّلين من القطاعين العامّ و الخاصّ؟

سبق وأن أشرت في بداية اللقاء أن التحديات الكبرى تتعلق بـ :

- ترشيد استغلال الثروة السمكية وتكثيف المراقبة على الاستغلال والمواسم والأحجام وكذلك المراقبة الصحية،
- تأهيل البنية التحتية ومسالك التوزيع والمؤسسات الإنتاجية والصناعية وتكثيف المراقبة،
- مراجعة أسعار وجودة الخدمات ا لمينا ئية .
- تحسين المردودية والظروف الاجتماعية

والجوانب المتصلة بالسلامة المهنية بالبحر.

- تحسين القدرة التنافسية والتموقع بالأسواق العالمية.

ومن بين الإجراءات التي تساهم في ترشيد استغلال الثروة السمكية نذكر المنظومة الوطنية لمراقبة مراكب الصيد البحري عبر الأقمار الاصطناعية، فقد بدا العمل على التطبيق التدريجي لتركيز المنظومة الوطنية لمراقبة مراكب الصيد البحري التي يفوق طولها 15 مترا عبر الأقمار الاصطناعية، وذلك بالتشجيع على تجهيز المراكب بالأجهزة الطرفية بالضغط على كلفة الاقتناء من خلال إعفاء الأجهزة الطرفية من الرسوم الجمركية عند التوريد ومن الأداء على القيمة المضافة وإقرار منح مالية بقيمة 50% من ثمن الجهاز الطرفي. كما تم إقرار منحة إضافية بقيمة 5% من الغازوال المستهلك لفائدة المراكب المجهزة وذلك بهدف المساهمة في تغطية الكلفة السنوية لاستغلال وصيانة هذه الأجهزة بمنطقتي الوسط والجنوب فقط ودون المنطقة الشمالية والتي تتميز ببعد المصائد السمكية عن الموانئ. كما تم العمل في إطار اللجنة المشتركة 5 زائد 5 بين الحكومة والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري على تطوير العمل بهذه المنظومة وتجاوز الصعوبات والعراقيل الطارئة عند تنفيذها وقد تم الاتفاق على تفعيل الزيادة بـ 5 % في نسبة دعم المحروقات المقررة منذ 2019 وإضفاء مرونة أكبر في تطبيق إجراءات العمل بالأجهزة الطرفية والتخفيض في معاليم الاستغلال بالإضافة إلى عدة إجراءات أخرى من بينها الإجماع على تبني الدولة لمصاريف الاستغلال السنوية لكافة المراكب المجهزة بالجهاز الطرفي. هذا ولاتزال المهنة في انتظار تفعيل الاتفاق الذي حضي بتزكية جميع الأطراف.

وحول التغطية الاجتماعية في قطاع الصيد البحري فقد اقترح الاتّحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري اعتماد نظامين مُستقلّين (الأوّل يهمّ المراكب من حجم 5 طن فما فوق والثّاني يضمّ المراكب أقلّ من حجم 5 طن والصّيادين على الأقدام). وتعمل لجنة فنية لإعداد دراسة حول ضبط تصور عام لمنظومة التغطية الاجتماعية في قطاع الفلاحة والصيد البحري يراعي خصوصيات القطاع.

كما أنهى المجمع الدراسة المتعلقة بإعداد مخطط استراتيجي للنهوض بصادرات منتوجات الصيد البحري وتربية الأسماك في أفق 2025 ومن المؤمل عرض أهم نتائج خلال هذه السنة على هامش الصالون الدولي للفلاحة والآلات الفلاحية والصيد البحري SIAMAP.

« هل هناك برامج دعم من منظمات التّعاون الدولي قادرة على تعزيز أدوار المجمع في هذا المجال لتحقيق أهدافه وخطط عمله؟

الأكيد أنه هناك برامج دعم من منظمات التعاون الدولي وفي هذا الإطار تسعى إدارة المجمع إلى إيجاد تمويلات خارجية لمخرجات الدراسات الإستراتيجية التي تقوم بها وذلك من خلال جرد الأطراف الدولية الممولة لمثل هذه المشاريع خاصة وأنها مشاريع ضخمة وتغطي مختلف حلقات المنظومات البحرية.

وفي هذا الإطار يسعى المجمع سواء من خلال تنظيم المشاركة في المعارض الدولية ومرافقة أصحاب المشاريع أو من خلال صياغة وتطوير مشاريع التعاون الدولي، إلى خلق فرص شركات وتعاون والتعرف على حرفاء جدد وربط علاقات مع منظمات عالمية.

ونخص بالذكر لا الحصر مشروع SMARTAQUA والذي يهدف الى إرساء علامة جودة خاصة بالقاروص والوراطة المتأتية من تربية الأسماك بالمياه المالحة، ومشروع التعاون التونسي السويسري SIPPO الذي يهدف إلى تطوير الصادرات من خلال عديد الأنشطة نذكر منها تنظيم مهمات شراء ومهمة بيع وعقد لقاءات شراكة B2B، ومشروع إرادة IRADA الذي انطلق منذ فترة وجيزة وهو مشروع ينفذ على المستوى الجهوي بولاية مدنين، وهو تجربة في إتجاه تكريس أنشطة القرب ويهدف المشروع إلى العناية بالجودة وتركيز منصة للحوار والتفاعل بين كل المتدخلين في القطاع إلى جانب تركيز مركب تبريد لفائدة الشركة التعاونية.

حاوره السيد الحبيب المثلوثي

تعليق موسم صيد القفالة 2022/2021

تم مواصلة تعليق نشاط صيد القفالة للموسم الثاني على التّوالي بمقتضى المقرر الصادر عن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عدد 2025 بتاريخ 30 سبتمبر 2021، وبناء على أشغال اللجنة الاستشارية لتنظيم تعاطي الصيد البحري المنعقدة بتاريخ 27 سبتمبر 2021 حول النظر في كيفيّة تنظيم صيد القفالة للموسم 2021/2022، حيث تقرّر ضرورة تعليق نشاط الموسم الحالي نظرا لحالة المخزون.

هذا، وتجدر الإشارة أنّه استنادا إلى قرار وزيرة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المؤرّخ في 05 نوفمبر 2020 المتعلق بتنقيح قرار وزير الفلاحة المؤرخ في 20 سبتمبر 2020 حول تنظيم صيد القفالة، أصبح بإمكان السلطة المختصة تعليق موسم الصيد باعتبار حالة المخزون إضافة إلى التمديد في فترة التحجير إلى غاية 15 نوفمبر وذلك بمقتضى مقرّر وبعد أخذ رأي اللجنة الاستشارية المكلفة بتنظيم تعاطي الصيد البحري.

وللتذكير، فإنّ مستويات إنتاج القفالة قد شهدت تراجعًا كبيرًا خلال الخمس سنوات الأخيرة، حيث مرّت من 1825 طن خلال موسم 2015/2016 إلى 84 طن فقط بعُنوان موسم 2019/2020 أي بتراجع يفوق 95%. كما انخفضت صادرات القفالة بصفة ملحوظة خلال نفس الفترة بالتوازي مع تراجع الإنتاج من 1358,5 طن خلال موسم 2015/2016 إلى 66 طن فقط بعنوان موسم 2019/2020.

آفاق منظومة القفّالة: الخطّة الوطنيّة لإنقاذ و تطوير منظومة القفالة بتونس

نظرا للأهميّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة الفائقة لموسم صيد القفالة باعتبار ما يؤمّنه هذا النشاط من عائدات من العملة الصّعبة ومن مواطن شغل لفائدة فئة ضعيفة الدّخل من الصيّادين جلّها من النّساء، أعدّت الإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك مشروع خُطّة وطنية لإنقاذ وتطوير منظومة القفالة ونظمت العديد من الاجتماعات قصد بلورتها واستكمال جميع العناصر المكوّنة لها بالتنسيق مع جميع الأطراف المتدخّلة في المنظومة من ممثلين عن البحث العلمي والإدارة والمهنة.

تتلخّص أبرز أهداف الخطّة في :

- الحفاظ على القفالة كثروة وطنيّة وحمايتها من جميع أنواع ممارسات الصيد العشوائي وتشديد المراقبة على مستوى مختلف الحلقات.
- استغلال أصناف جديدة من القوقعيات ومناطق جديدة لصيد القفّالة على غرار بحيرات تونس وبنزرت وبوغرارة.
- إعادة استزراع بعض المناطق المتضرّرة من استنزاف مخزون القفّالة بولايات صفاقس وقابس ومدنين.
- تطوير نشاط جديد يتمثّل في تفريخ وتربية القفّالة تماشيا مع الأهداف الاستراتيجيّة لتنمية قطاع تربية الأحياء المائيّة ذات العلاقة بتنويع الأصناف المُربّاة.
- النّهوض بالجانب الاقتصادي والاجتماعي للناشطين في منظومة القفالة.

ولتجسيم هذه الأهداف، تم وضع برامج وآليات للغرض حيث سيتمّ العمل على :

- تحديد الأسباب الرئيسيّة المؤدية إلى تراجع مخزون القفالة والخاصّة بكلّ منطقة إنتاج على مستوى ولايات صفاقس وقابس ومدنين.
- تقييم مخزون القفالة مع إمكانيّة استغلال أصناف أخرى من القوقعيات.
- الحفاظ على مخزون القفالة ووضع برنامج خاص لمراقبة استرسال المنتوج.
- النّهوض بالجانب الاقتصادي والاجتماعي للقاطة.
- إنجاز مشاريع نموذجيّة لتفريخ وتربية القفّالة.
- وضع برنامج تحسيسي لمرافقة الخطة.

تتضمّن الخطّة جداول تفصيليّة لتحديد الأطراف المنسّقة والمعنية بتنفيذ كل برنامج من البرامج المذكورة أعلاه والكلفة التقديريّة ومصدر التمويل. كما تشتمل على الجدول الزمني لتنفيذ هذه البرامج.

تمتدّ الخطّة الوطنيّة لإنقاذ وتطوير منظومة القفالة بتونس على 5 سنوات وترتكز مصادر التمويل على موارد من ميزانيّة الدولة وعدد من المشاريع نذكر منها:

مشروع «COQ_EPReS»
Evaluation des Potentialités d'exploitation,)
(Repeuplement et Aspects zoo-sanitaire

يندرج هذا المشروع الممول من قبل مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي (**IRESA**) ضمن مشاريع البحث الفلاحي ذات التأثير «**IMPACT**» في إطار البرنامج الثاني حول الاستغلال والتصرّف المستدام لمنظومات إنتاج تربية الأحياء المائية والثروات البحرية «**Exploitation et gestion durable des systèmes de production aquacoles et des ressources halieutiques**». ويتولّى المعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار (مخبر «علوم المصائد البحرية») تنسيق المشروع الذي سيمتدّ على **4** سنوات (**2020 - 2024**).

مشروع «Nemo KANTARA»
Stabilisation et Développement Socio-économique des Régions côtières Tunisiennes

يندرج هذا المشروع ضمن برنامج التعاون الفنّي التونسي-الإيطالي، ومن بين الأنشطة المبرمجة إرساء مشروع نموذجي لاستزراع القفالة في قابس ودعم المخابر التابعة لوزارة الفلاحة والموارد المائيّة والصيد البحري المتدخّلة في المراقبة الصحية الرسمية لمنظومة القفالة وتمكين اللقاطة من التمتع بقروض صغرى (**micro-crédits**) في إطار تمويل جملي يصل إلى حدود **2.5** مليون دينار تتيح لهم الاستثمار في أنشطة أخرى بديلة مع توفير التأطير والتكوين اللازمين. وسيتواصل تنفيذ المشروع الذي انطلق منذ أكتوبر **2020** على امتداد **3** سنوات (**2020-2022**).

مشروعي ا« C1/3803/TCP/TUN» و« FMM / 2 «MUL/127/GLO

(Elaboration d'un plan de gestion de la lagune de Bizerte en Tunisie pour un développement socio-économique territorial)
Exploiter les instruments globaux et les 2 produits du savoir

يندرج هذين المشروعين في إطار مشاريع التعاون الفني مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. ومن بين أنشطة المشروع الأول «وضع خطة تصرّف لبحيرة بنزرت في تونس من أجل تنمية اجتماعية واقتصادية محلية (**2021-2022**)» تقييم مخزون القفالة ببحيرة بنزرت مع إمكانيّة برمجة تقييم مخزون أصناف أخرى من القوقعيّات والقيام بالتّصنيف الصحّي للمناطق الجديدة القابلة لاستغلال القفّالة إن ثبّت توفر المخزون بينما يمتدّ المشروع الثاني لحوالي سنتين (**2020-2021**). ولضمان تنفيذ برامج الخطّة، تم اقتراح مؤشّرات تقييم مُبوّبة حسب كلّ برنامج لتأمين بلوغ الأهداف المُرتقبة. وحرصا على حسن القيام بعمليات المتابعة مركزيّا وجهويّا، تم على المستوى المركزي إحداث لجنة قيادة تتكوّن من ممثّلين عن الأطراف التّالية:

- الإدارة العامّة للصيد البحري وتربية الأسماك
- المعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار
- الإدارة العامّة للمصالح البيطريّة
- الإدارة العامّة للتّمويل والاستثمارات والهياكل المهنيّة
- المجمع المهني المُشترك لمنتوجات الصيد البحري
- وكالة الإرشاد والتّكوين الفلاحي
- ممثّل عن الاتّحاد التّونسي للفلاحة والصيد البحري
- ممثّل عن الاتّحاد التّونسي للصّناعة والتّجارة والصّناعات التّقليديّة
- المركز الفني لتربية الأحياء المائية

وسيتم إحداث فرق عمل جهويّة على مُستوى كلّ ولاية ساحليّة تشملها الخطّة بإشراف السّادة المندوبين الجهويين للتّنمية الفلاحيّة. وتتكوّن هذه الفرق من ممثّل عن كلّ طرف من الأطراف التّالية:

- المندوبيّة الجهويّة للتّنمية الفلاحيّة: قسم/ دائرة الصيد البحري وتربية الأسماك
- المندوبيّة الجهويّة للتّنمية الفلاحيّة: دائرة الإنتاج الحيواني
- المندوبيّة الجهويّة للتّنمية الفلاحيّة: منسّقي الإرشاد بالجهة
- التّمثيليّة الجهويّة للمجمع المهني المُشترك لمنتوجات الصيد البحري
- فروع المعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار
- الاتّحاد الجهوي للفلاحة والصيد البحري
- الاتّحاد الجهوي للصّناعة والتّجارة والصّناعات التّقليديّة
- مجمع تنمية الصيد البحري النّاشط بمنطقة التدخّل

كما نصّت الخطّة على الأهميّة القصوى لحلقة المُراقبة، وشدّدت على ضرورة معاضدة السّلط المُكلّفة بالمراقبة على غرار جيش البحر والحرس البحري والدّيوانة لجُهود السّلطة المختصّة المكلّفة بالصيد البحري في ما يتعلّق بتأمين عمليات المُراقبة في حدود الإمكان وتشديد العقوبات لإنجاح برامج هذه الخطّة الوطنيّة.

هذا وتعمل الإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك بالتنسيق مع مختلف الأطراف على استكمال مكوّنات الخطّة الوطنيّة لإنقاذ وتطوير القفالة قصد المصادقة على الوثيقة النّهائية والشروع في تنفيذها خاصّة في ما يتعلّق بمطالب الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليديّة بإيجاد آليات لتعويض النساء اللقاطة وأصحاب مراكز التنقية في ظل تواصل تعليق موسم الصيد للعام الثاني على التوالي.

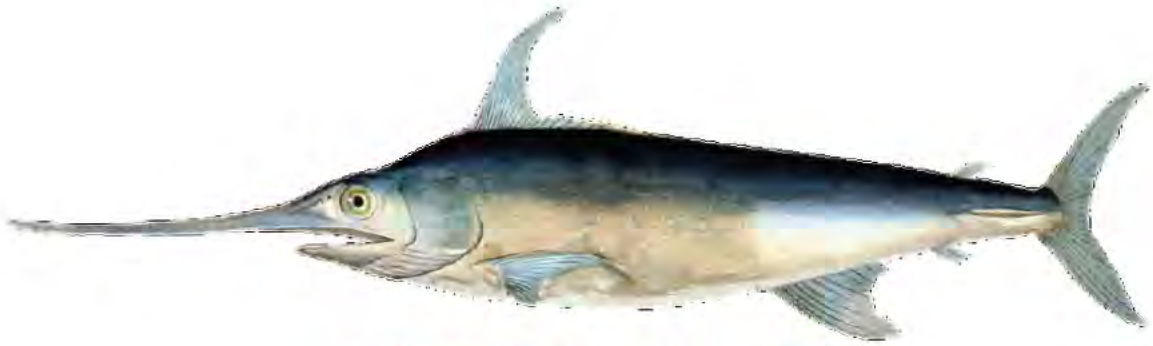

سمك البوسيف

مخزون مهدد، مفرط الاستغلال

قيمة تجارية كبيرة على مستوى السوق المحلية والعالمية (التصدير)

يعتبر صيد سمك البوسيف ذو أهمية كبيرة في تونس. فقد بلغ الإنتاج الوطني السنوي خلال سنة 2019 حوالي 943 طنا وذلك بمشارك قرابة 800 قارب في موسم الصيد. يتم صيد سمك البوسيف على السواحل التونسية بالصنار.

ويتغذى هذا النوع من الأسماك أساسا على السمك الأزرق. يبلغ طول سمك «**البويسف**» عند أول نضج جنسي 130 صم أي ما يعادل عمر 3 سنوات أما موسم التكاثر فيمتد من شهر جوان إلى غاية شهر أوت.

مخزون مفرط الاستغلال

تم خلال سنة 2020 تصنيف حالة مخزون سمك البوسيف بالبحر الأبيض المتوسط من قبل الباحثين بمخزون مفرط الاستغلال.

يتم تنظيم صيد البوسيف عن طريق اللجنة الدولية لصون التنيات بالتنسيق مع الدول المعنية باستغلال هذه النوعية التي تتميز بمخزون مشترك في مصائد البحر الأبيض المتوسط. ويتم الاعتماد على نظام الحصص لكل دولة بالمتوسط مع تخفيض سنوي لكل حصة ب 3 % خلال الفترة الممتدة من 2018-2022.

إجراءات عديدة لحماية ديمومة المخزون

يتم تحجير صيد سمك «**البوسيف**» على جميع وحدات الصيد البحري، خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي إلى 31 مارس من كل سنة وذلك طبقا للقانون عدد 13لسنة 1994 قرار وزير الفلاحة المؤرّخ في 2019/ 04/ 22 .

كما يمنع صيد أسماك «**البوسيف**» التي يقل طول الواحدة منها عن 100 صنتمتر أو التي يقل وزنها الكامل عن 11,4 كيلوغرام أو تلك التي يقل وزنها بعد نزع الأمعاء والخياشيم عن 10,2 كيلوغرام. ويتعين على وحدات الصيد البحري المرخص لها في صيد «**البوسيف**» بواسطة الصنار، التقيد بحزمة مواصفات فنية من بينها أن لا يتجاوز العدد الجملي للصنار المستعمل 2500 وحدة لكل مركب صيد وأن لا يقل ارتفاع الصنار عن 7 صنتمتر.

انطلاق مهرجان « الإسفنج » بجرجيس

عرفت باسم « **عاصمة الإسفنج** »، باعتباره المنتوج الذي تحتل فيها مدينة جرجيس مراتب وطنية متقدمة، فاستثمرت الإسفنج ثقافيا في إطار مهرجان أدرك سن النضج، ورسم لنفسه موقعا على الساحة الثقافية، ونجح في أن يكسب جمهورا وفيا.

فبعد احتجابه لدورتين بسبب الجائحة الصحية، **المهرجان الوطني للاسفنج في دورته 49** يدخل السعادة لقلوب أهالي مدينة جرجيس بمختلف الشرائح العمرية والاجتماعية، عروض فلكلورية وفنية متنوعة ساهمت في تأثيث تظاهرة افتتاح المهرجان شارك فيها الفرقة النحاسية والماجورات وعروض الفلكلور والدمى العملاقة وعروض رياض الأطفال والتي تعتبر من الأركان القارة والقديمة للمهرجان، والتي يتم فيها تجسيد عملية صيد الإسفنج، ويتفاعل معها البحارة والجمهور.

وقد انطلق المهرجان يوم السبت 30 اكتوبر 2021 بمدينة الزياتين والاسفنج جرجيس الى غاية 07 نوفمبر 2021. ويعتبر هذا المهرجان من اعرق المهرجانات بالجهة وحتى على المستوى الوطني.

المعرض الدولي لمنتجات الصيد البحري « CONXEMAR 2021 »

المشاركة الخامسة عشر للمجمع

تعتبر السوق الإسبانية من أهم الأسواق المورّدة لمنتوجات الصيد البحري حيث تحتل المرتبة الرابعة عالميا من حيث الكميات المورّدة بعد الصين والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، كما تحتل المرتبة الأولى على الصعيد الأوروبي، وتقدّر الواردات الإسبانية من منتجات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية بحوالي 1.344 مليون طن بقيمة إجمالية تناهز 6.080 مليار دولار (إحصائيات سنة 2020) وتورّد السوق الإسبانية منتوجاتها من الصيد البحري أساسا من المغرب والأرجنتين وفرنسا والبرتغال والصين على التوالي أما تونس فتحتلّ المرتبة 36 في قائمة الدول المصدّرة لمنتجات الصيد البحري إلى إسبانيا.

تمثل السوق الإسبانية ثاني وجهة لمنتجات الصيد البحري التونسية من حيث القيمةبعد إيطاليا والثالثة من حيث الكم بعد إيطاليا وليبيا على التوالي.

هذا وقد بلغت الكميات المصدّرة إلى السوق الإسبانية 2573.966 طن (أي ما يعادل 10.87 % من الكميات الجملية المصدّرة)، وبقيمة 98.3 مليون دينار (أي ما يعادل 20.21 % من القيمة الجملية للصادرات البحرية التونسية)، علما وأنّ أهمّ الصادرات التونسية من المنتجات البحرية إلى إسبانيا تتمثّل أساسا في القمبري بكميات تناهز 1981.945 طن بقيمة 77.077 م. د ثم التنّ الأحمر بكمية تناهز 225 طن بقيمة 10.245 م.د فالأنشوة بكمية تناهز 198.124 طن بقيمة 6.762م.د.وعملا على تعزيز صادراتنا نحو هذه الوجهة، شارك المجمع في فعاليات الصالون الدولي لمنتجات الصيد البحري «CONXEMAR 2021» في دورته الثانية والعشرون والذي التأم بمدينة فيغو بإسبانيا من 05 إلى 07 أكتوبر 2021 وذلك من خلال حجز وتهيئة فضاء بمساحة 50م^2 واصطحاب وفد من المصدّرين التونسيين لعرض منتجاتهم خلال فعاليات هذه التظاهرة، وللتذكير يشارك المجمع للمرة الخامسة عشر في هذا الصالون.

بلغت مساحة الجناح التونسي خلال هذه المشاركة 50م^2 و هي نفس المساحة المحجوزة خلال الدورات السابقة، لكن مع تغير الموقع نظرا للتغيير الجذري الذي طرأ على مخطط الصالون بعد إلغاء مشاركة عديد العارضين.

وقد شارك ضمن الجناح التونسي 02 عارضين عاملين في مجال تسويق منتجات الصيد البحري المجمّدة والطازجة، كما يبينه الجدول التالي :

توزيع جناح العرض التونسي حسب المساحة المخصصة للعارضين

المؤسسة	المساحة (م2)	المنتجات
BENAPESCA (Groupe Ben Ayed)	15	منتجات الصيد البحري المجمّدة
SOSEP (Groupe Jenhani)	15	منتجات الصيد البحري المجمّدة
الفضاء المشترك المخصص لممثّلي المجمع	20	الفضاء المشترك لممثّلي المجمع
المجموع	**50**	

قائمة المؤسّسات المصدرة الزائرة بالفضاء المشترك لجناح المجمع

المؤسسة	نوعية
DIDON MAREE	زائر
SOCEPA	زائر
SOHAP	زائر

وقد عمل المجمع في هذه الدورة على استقطاب المؤسسات الناشطة في قطاع تصدير منتجات الصيد البحري المجمّدة نظرا للطلب الكبير على هذه المنتجات بالسوق الإسبانية، هذا وقد قامت الشركات التونسية المشاركة بعرض عينات من المنتجات البحرية التونسية عالية الجودة والقيمة التجارية والمطلوبة على مستوى السوق الإسبانية على غرار القمبري الملكي والأخطبوط والحبار والكالمار واللونقوست... بالإضافة إلى عرض منتجات متنوّعة من السلطعون الأزرق المجمّد في شكله الكامل والمثمّن (قطع ولحم السلطعون...)، وذلك في إطار السعي المتواصل للبحث عن أسواق خارجية لهذا المنتوج الواعد والذي يلقى رواجا بالسوق الإسبانية وبالأسواق الآسيوية والأمريكية خاصّة.

سياماب 2021 : نجاح لافت و كبير على جميع الأصعدة

«السياماب» الواجهة الحقيقية و المرآة التي تعكس مدى تطور قطاع الفلاحة و الصيد البحري

أسدل الستار مساء يوم الأحد **31** اكتوبر **2021** بقصر المعارض بالكرم على فعاليات الدورة **15** للصالون الدولي للفلاحة والآلات الفلاحية والصيد البحري «**سياماب**» التي امتدت طوال **6** أيام تحت شعار «**فلاحتنا مناعتنا**». وقد شارك في فعاليات الصالون **35** بلدا من إفريقيا وآسيا وأوروبا إلى جانب بلدان عربية و**400** عارض ساهموا في تأثيث التظاهرة.

وقد حققت هذه الدورة نجاحا لافتا وكبيرا على مختلف الأصعدة سواء من حيث عدد الزوار الذي فاق **250** الفا او على صعيد البرنامج الذي استجاب لانتظارات المهنيين وكان حافلا وثريا بالندوات العلمية والورشات ولقاءات الشراكة والمسابقات.

و نظرا للدور الهام الذي يلعبه المجمع في تحسين ترويج منتوجات الصيد البحري والنهوض بتصديرها والعناية بجودتها شارك المجمع في فعاليات الصالون وذلك من خلال حجز وتهيئة جناح بمساحة **60** م² تم تأثيثه بمعلقات لإبراز أهم الأنشطة التي يقوم بها المجمع وكان الهدف من هذه المشاركة :

- التعريف بمهام المجمع الأساسية.
- التعريف بإستراتيجية النهوض بصادرات المنتوجات البحرية في افق **2025**.
- التعريف بمشاريع التعاون الدولي التي يشارك بها المجمع.
- التشجيع على النهوض بقطاع تربية الأحياء المائية.
- النهوض بتصدير السلطعون .

كما تم عرض عينات من مصبرات التن والسردينة وشطائر سمك البلطي المعلب ولحم السلطعون المدخن التي تم إعدادهم في الوحدة النموذجية لتثمين الأسماك بطبرقة وذلك في إطار التشجيع على استهلاك المنتوجات المحولة والمثمنة.

المجمع يعرض الخطة الاستراتيجية للنهوض بصادرات منتوجات الصيد البحري في أفق 2025

تحت شعار التصدير قاطرة التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري

«نظم المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري، على هامش الصالون الدولي للفلاحة و الآلات الفلاحية والصيد البحري ، يوم الخميس 28 أكتوبر 2021 بقصر المعارض بالكرم ندوة وطنية لعرض نتائج دراسة تم إعدادها مؤخرا حول « إستراتيجية النهوض بصادرات منتوجات الصيد البحري في أفق 2050»

التأمت هذه الندوة، التي كانت مصحوبة بنقاش مع المهنيين والأطراف المتدخلة في القطاع، تحت إشراف وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بالاشتراك مع الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والبرنامج السويسري للنهوض بالصادرات وترأسها السيد محمد العابد طراد رئيس مجلس إدارة المجمع.

وتندرج هذه الدراسة ضمن المهام الرئيسية للمجمع بهدف تحقيق تنمية مستدامة ومنسجمة لقطاع الصيد البحري والأحياء المائية، حيث يقدم المجمع الدعم اللازم لمختلف المهنيين والمتدخلين من القطاعين العام والخاص.

تم إعداد الدراسة على مدى ثلاث سنوات **2019-2020-2021** من قبل مكتب خاص للدراسات والاستشارات **AGRO-SERVICES** بدعم فني من البرنامج السويسري للنهوض بالواردات « **SIPPO** ».

تم إعداد الدراسة على **4** مراحل، حيث تم في البداية تحليل الوضع الحالي لقطاع الصيد البحري وتربية الاحياء المائية في تونس مع إبراز نقاط القوة والضعف وتقييم الإمكانيات الحالية من حيث البنية التحتية وأنشطةالإنتاج والتحويل والتسويق والتصدير. وفي المرحلة الثانية، قدمت الدراسة نوعا من المقارنة المعيارية الدولية وخطة عمل مستقبلية حسب منظومات الإنتاج. أما المرحلتان الثالثة والرابعة فتعلقتا بشكل خاص بالتعديلات على خطط العمل حسب قدرات المؤسسات ثم بتبادل البيانات والنتائج وبلورة التوصيات من خلال تشريك مختلف المتدخلين ومصدري القطاع. ومكنت الندوة الوطنية لعرض نتائج الدراسة المذكورة المهنيين والفاعلين وهياكل الدعم والخبراء من مناقشة المحاور الإستراتيجية الرئيسية من اجل تطوير صادرات منتوجات الصيد البحري والأحياء المائية وتنويعها وتحسين صورة المنتوج التونسي على المستوى الدولي. كما تم التطرق لدور المجمع في هذا المسار وأهمية تعزيز مساهمته في التنسيق والتاطير والتكوين والإحاطة ومتابعة خطط العمل حسب منظومات الإنتاج.

« ستة محاور إستراتيجية كبرى للنهوض بالصادرات »

وتتمثل المحاور الإستراتيجية للدراسة في :

- تسهيل النفاذ للأسواق الخارجية من خلال توفير المعلومات الاقتصادية والتجارية والتنظيمية للمصدرين وتطوير مهارات الشركات في استراتيجيات التسويق والتجارة الدولية.
- تثمين الموارد والمنتوجات من خلال تطوير

البنية التحتية والإحاطة بالمؤسسات وتحسين عمليات المراقبة، بالاضافه الى تعزيز علامات الجودة وابتكار منتوجات جديدة ذات قيمة مضافة دولية وتحسين التغليف او التعليب.

- دعم القدرة التنافسية من خلال تخفيف الضريبة على الراحة البيولوجية المطبقة على المصدرين وتقديم المزيد من الحوافز لهم بالإضافة إلى تسهيل الإجراءات الإدارية للتصدير.
- تطوير عمليات الترويج الخارجي ودعم التسويق، من خلال استراتيجيات مدروسة وجريئة والبحث عن أسواق جديدة أو طلبات متنوعة مع تحسين المشاركة في المعارض الدولية و المتخصصة.
- تحسين حوكمة التصدير من خلال تشجيع المبادلات المثمرة والشراكة والتعاون داخل المنظومات والتنسيق الجيد بين المؤسسات والهياكل من القطاعين العام والخاص، مع تعزيز دور المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري للاستجابة بشكل أفضل لتطلعات المصدرين.
- ضمان استدامة وتوفر الموارد، من خلال الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري وتطوير تربية الأحياء المائية كدعامة لتنويع الصادرات وإعادة تنظيم استيراد منتوجات الصيد البحري الموجهة للتحويل وللتصدير .

7.225 مليون دينار

مساعدات للمجهزين والبحارة المشاركين في الراحة البيولوجية

تولت مصالح **المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري**، خلال سنة **2021**، بالتنسيق مع المصالح المركزية والجهوية المعنية، صرف مستحقات مجهزي وحدات الصيد بالجر وذلك في إطار تطبيق مقتضيات منظومة الراحة البيولوجية لفائدة المنتفعين من المجهزين والبحارة بكل من ولايات صفاقس والمهدية ومدنين.

وقد تمّ صرف مساعدات بقيمة جملية قدرت ب **7.225** مليون دينار لفائدة **142** مجهزا (**109** ولاية صفاقس، **31** ولاية المهدية و **02** ولاية مدنين) و**1854** بحارا (**1420**: صفاقس، **406**: المهدية، **28**: مدنين).

وتهدف هذه المساعدات، إلى الحد من مخالفات الصيد ودعم نشاط قطاع الصيد البحري وضمان ديمومته. كما ترنو الى تمكين الأسماك الصغيرة من النمو والتكاثر والتجدد وفسح المجال أمام الوسط البحري للحفاظ على توازنه خاصة وأن فترة الراحة البيولوجية والمحددة بثلاث أشهر (جويلية وأوت وسبتمبر) تتزامن مع بروز تجمع أصناف سمكية بأحجام صغيرة في أعماق قصيرة . وذلك بمقتضى القانون عدد **17** لسنة **2009** المؤرخ في **16** مارس **2009**.

وتتمثل الراحة البيولوجية في مجال الصيد البحري، والتي انطلق العمل بها منذ سنة **2009**، في توقيف نشاط او عدة أنشطة صيد بحري لفترة زمنية لا تتجاوز ثلاث أشهر تكون بمناطق بحرية مهددة بكثافة الاستغلال او بتقلص ثرواتها البحرية الحية.

سمك السردينة احد أبرز الثروات الطبيعية لمنطقة شمال أفريقيا

خصائص سمك السردين و فوائده :

سمك السردين (بالإنجليزية: **Sardines**) إسمه العلمي : ***Sardina pilchardus*** هو واحد من أكثر أنواع الأسماك شعبية في العالم. يعيش ويتكاثر في المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ بالإضافة إلى البحر الأبيض المتوسط، وهي أسماك صغيرة نسبياً تعيش في أسراب كبيرة، تتغذى على العوالق...

تنمو أسماك السردين إلى طول **24** صم عادة حيث تختلف أحجامها باختلاف بيئتها وأماكن تواجدها.

تضع أسماك السردين بيوضها على عمق **50** متر تحت الماء، ويتأثر تعدادها بدرجة الحرارة حيث تفضل المياه الدافئة ما بين **16-18** درجة

- توازن بيولوجي هش يستوجب حسن التصرف في استغلال المخزون.

يتميز هذا النوع من الأسماك ب :

- تنقلاتها الكبيرة وبالتالي توزيعها الجغرافي المتغير حسب الجهات والفصول.
- ارتباطها الشديد بعوامل المحيط واختلاف متطلبات كل نوع عن الأخر .
- نموها السريع وخصوبة عالية.
- صغر عمرها عند بلوغ النضج الجنسي الأول وعند هجرتها.
- فترات تكاثر مختلفة حسب الأصناف تغطي كامل الفصول.

«مصدر غذائي ضخم في الأسواق العالمية حيث يصل الاستهلاك الغذائي منها إلى مئات ألاف الأطنان سنويا.»

يمثل سمك السردين عنصر من العناصر الغذائية الهامة حيث يعتبر :

- مصدرٌ غنيٌ بفيتامين « د » وفيتامين « ب**12**»: يُعدُّ كلٌ من فيتامين «د» وفيتامين « ب**12** » من أهم الفيتامينات للمحافظة على صحة العظام، وإمداد الجسم بالطاقة، وتقليل خطر الإصابة بأمراض القلب والأوعية الدموية.
- مصدرٌ غنيٌ بالأوميغا **3**: يُعدُّ سمك السردين من أغنى مصادر الأوميغا **3**، ويرتبط الأوميغا **3** بالتخفيف من خطر الإصابة بأمراض القلب والأوعية الدموية، إذ إنَّه يُعدُّ أحد مضادات الالتهابات، بالإضافة إلى ذلك فهو ضروريٌ لوظائف الدماغ، والمزاج، وبناء أغشية الخلايا.
- مصدرٌ غنيٌ بالكالسيوم : يُعدُّ سمك السردين من المصادر الغذائية الممتازة للكالسيوم، لذا يستطيع الأشخاص الذين يعانون من عدم تحمّل اللاكتوز، أو حساسية الحليب الحصول على الكالسيوم من سمك السردين، بالإضافة إلى أنَّ سمك السردين يُعدُّ خيارًا جيّدًا للحصول على الكالسيوم.

السمك الأزرق هم أفضل الأطعمة للكائن الحي. حيث توفر كمية كبيرة من الفيتامينات والمعادن، مع أقلية من الدهون تساهم في حماية القلب، من بين العديد من المزايا الأخرى. غنية، وسهلة الطهي.

كيف نحافظ على جودة السمك الأزرق

السمك الأزرق مثل **السردينة** و**الماكرو** معرض أكثر من الأسماك الأخرى إلى التعفن السريع وفقدان الجودة. وللمحافظة على جودة هذه المنتوجات ننصح الجهات الفاعلة في منظومة السمك الأزرق بإتباع القواعد التالية :

قبل الصيد

التزود بالكميات الكافية من مادة الثلج قبل الإبحار.

بعد الصيد

- الإسراع بتبريد الأسماك مباشرة بعد صيدها وذلك بوضعها في أحواض تحتوي على خليط من ماء البحر والثلج في شكل قشور.
- إبقاء الأسماك في هذه الأحواض لمدة لا تقل عن ساعة.
- فرز المحصول ثم وضعه في صناديق بلاستيكية نظيفة.
- إضافة فرشة من الثلج فوق كل صندوق للمحافظة على الأسماك المبردة.
- إنزال الصناديق إلى بيت التبريد أو تغطيتها بغطاء واق في صورة عدم توفر بيت تبريد.

عند النقل

- زيادة كمية قشور الثلج فوق كل صندوق.
- نقل الأسماك بسرعة بعد عملية البيع بالميناء في وسائل مبردة وعازلة للحرارة.

عند الخزن

عند الخزن في بيوت التبريد لابد من وضع فرشة ثلج فوق كل صندوق.

فندق الغلة بالسردينة

عدد الأشخاص 04 :
مدة التحضير : 30 دقيقة
مدة الطبخ : 25 دقيقة

المقادير

500 غ سردينة.
– 04 فلفل أخضر حلو حجم متوسط.
– 04 طماطم حجم متوسط.
– 02 قرع أخضر حجم متوسط.
– 04 بتنجان حجم صغير.
– 04 أوراق كرمب أخضر.

بالنسبة للحشو

1 بصل + نصف قطة معدنوس
100 غ + جبن مرحي 150 غ +
أرز + نعناع جاف + قصبر+
شبت + ملح حسب المذاق + ملعقة
رأس حنوت + ملعقة صغيرة فلفل
أكحل + بيضتان

كيفية التحضير

– تنظيف السردينة وجعلها شرائح ثم رحيها مع البيض وخلطها مع المعدنوس والقصبر والشبت والبصل المقصوص والجبن والنعناع والبهرات والأرز المطبوخ أو المسلوق لمدة 10 دقائق .
– تنظيف الخضر وتحضيرها للحشو.
– وضع الحشو في كل الخضر مع إضافة صلصة الطماطم الخفيفة.
– الطبخ في الفرن بدرجة 180 أو على نار هادئة لمدة

ارتفاع صادرات منتجات الصيد البحري مقارنة بما قبل ازمة الكوفيد

بلغت صادرات منتجات الصيد البحري الى موفى شهر اكتوبر من سنة 2021، 24602.9طن بقيمة 495.5 مليون دينار مقابل 18671.1 طن بقيمة 396 مليون دينار خلال نفس الفترة من سنة 2020 حيث سجلت ارتفاعا من حيث الكمية بنحو 5931.8 طن (+31.8%) ومن حيث القيمة بـ 99.5 مليون دينار (25.1%).

اما معدلات الأسعار عند التصدير فقد شهدت تراجعا طفيفا من21.1 د/للكغ سنة 2020 الى 20.1 د /للكغ سنة2021(-5%).

وإذا ما قارنا نسق التصدير لهذه الفترة من سنة2021 بمثيلتها من سنة 2019 أي قبل بداية ازمة الكوفيد-19 نجد ان التصدير استرجع نسقه من حيث الكميات المصدرة كما يبينه الجدول التالي :

	2019	2020	2021	نسبة التطور 2021 مقارنة ب 2020	نسبة التطور 2021 مقارنة ب 2019
الكمية بالطنّ	22606	18671.1	24602.9	31.8	8.8
القيمة بالمليون دينار	450.5	396	495.5	25.1	9.9
السعر د/ كغ	20	21.1	20.1	-5	0.9

تطور الصادرات حسب الأصناف

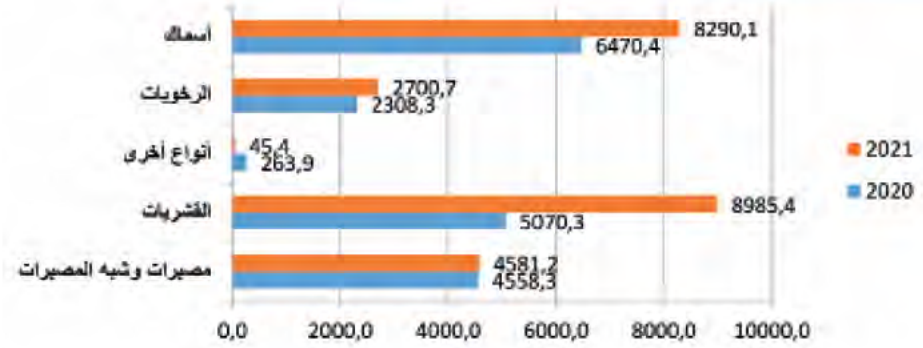

تطور كمية الصادرات بالطن الى موفى اكتوبر 2021

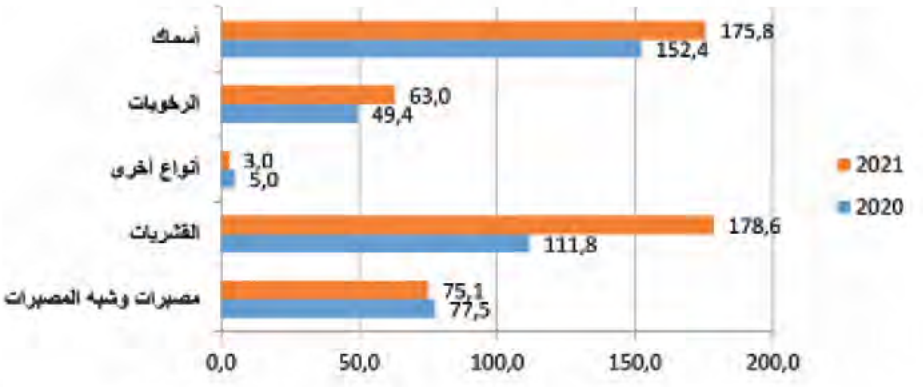

تطور قيمة الصادرات (مليون دينار) الى موفى اكتوبر 2021

ولمزيد التعمق في تحليل الصادرات قسمنا أهم الأصناف إلى مجموعات حسب مصدر المنتوج الى موفى اكتوبر ويتبين من دراستها أن الأصناف المذكورة بالجدول الموالي سجلت ارتفاعا ب **92.2** مليون دينار، أما بالنسبة لأصناف الجدول الثاني فقد سجل مجموع صادراتها انخفاضا ب **39.5-**مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من السنة المنقضية. وتجدر الإشارة الى ان الانخفاض أسعار التن الطازج تعود الى تدني الكميات المصدرة من التن المسمن مقابل ارتفاع مثيلتها من التن الحي في هذه الفترة من سنة **2021**.

المنتوج	قيمة الإرتفاع بالمليون دينار	٪ نسبة الارتفاع
مصبرات السلطعون	0.4	1131.7
مصبرات السردينة	0.1	0.8
سلطعون	28.2	94.8
قمبري	37.8	48.8
الورقة	18.7	74.0
القاروص	0.1	5.5
القرنيط	3.2	63.5
سردينة مجمدة	6.0	35.2
حبّار	0.9	149.5
تن طازج	4.2	58.0
المجموع	99.4	

المنتوج	قيمة النقص بالمليون دينار	٪ نسبة النقص
مصبرات التن	- 6.7	- 21.9
مصبرات وشبه مصبرات الأنشوبة	- 3.6	- 10.5
المجموع	- 10.4	

تم تسجيل شبة استقرار في معدل الأسعار عند التصدير الى موفى اكتوبر **2021** مقارنة بنفس الفترة من سنة **2020**. حيث تم تسجيل ارتفاع في أسعار الرخويات ب **9** بالمائة واصناف أخرى وتراجع في أسعار الأسماك ب **10-** بالمائة خاصة اسماك التن مع تراجع كميات التن المسمن و أسعار اسماك الوراطة المرباة التي أصبحت موجهة اكثر للسوق الليبية بأسعار متدنية .

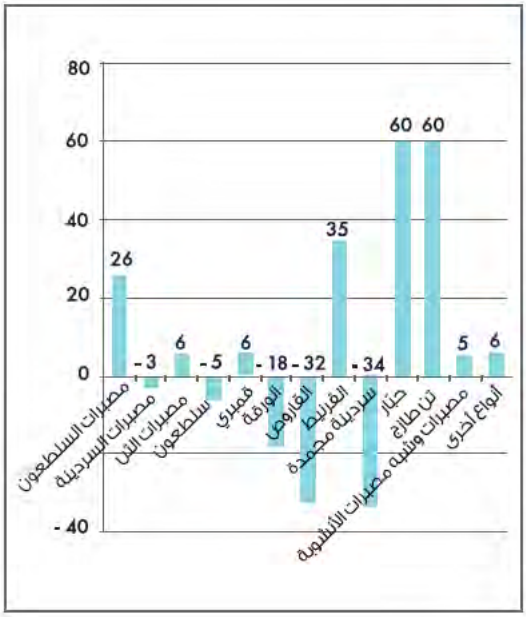

	أكتوبر 2020	أكتوبر 2021
مصبرات السلطعون	11.6	14.7
مصبرات السردينة	8.2	8.0
مصبرات التن	15.4	16.3
سلطعون	10.4	9.8
قمبري	36.2	38.4
الورقة	16.2	13.3
القاروص	6.4	4.4
القرنيط	6.8	9.1
سردينة مجمدة	93.1	61.6
حبّار	1.5	2.5
تن طازج	2.5	4.0
مصبرات وشبه مصبرات الأنشوبة	27.7	29.1
أنواع أخرى	36.2	38.2
المعدل العام	21.2	20.1

توزيع الصادرات حسب الوجهات

توزعت الصادرات التونسية على **53** وجهة حيث انفردت العشر دول الأولى بـ **89.2%** من قيمة الصادرات الجملية والتي تتصدرها إيطاليا بـ **34%** تليها اسبانيا بـ **26%** ثم اليابان بـ **11%**.

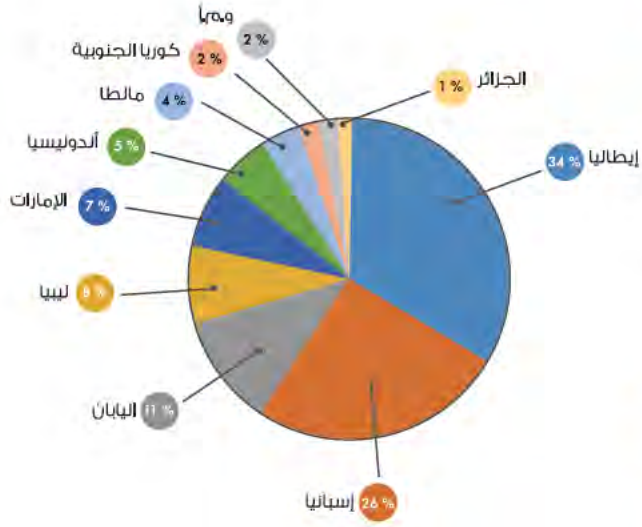

تصدير سلطعون البحر

بلغت صادرات سلطعون البحر الى موفى اكتوبر **2021** نحو **5882.2** طن بقيمة **57.9** مليون دينار أي بمعدل سعر بلغ **9.85** دينار للكيلوغرام الواحد في حين بلغت صادرات السلطعون الى موفى اكتوبر من سنة **2020** نحو **2857.6** طن بقيمة **29.7**مليون دينار بمعدل سعر **10.4** دينار للكيلوغرام.

القارة	الوجهة	الكمية بالطن	القيمة بالمليون دينار	السعر	النسبة التمثيلية للكمية	النسبة التمثيلية للقيمة
آسيا 69.4	كوريا الجنوبية	801.4	9.0	11.3	13.6	15.5
	فيتنام	669.5	4.3	6.4	11.3	7.3
	أندونيسيا	2166.6	23.2	10.7	36.7	39.8
	الكويت	34.7	0.3	7.9	0.6	0.5
	الأردن	12.0	0.1	8.0	0.2	0.2
	تايلاندا	321.5	2.3	7.2	5.4	4.0
	الهند	78.2	0.7	9.3	1.3	1.3
	الإمارات	0.1	0.0043	41.3	0.0018	0.0074
	روسيا	1.7	0.0293	17.6	0.0282	0.1
	هونكونغ	18.0	0.2	11.2	0.3	0.3
أوروبا 6.8	إيطاليا	317.7	2.9	9.3	5.4	5.1
	فرنسا	0.1	0.0040	45.6	0.0015	0.0069
	هولاندا	15.7	0.2	14.4	0.3	0.4
	إسبانيا	56.3	0.6	10.8	1.0	1.0
	ألمانيا	13.6	0.2	11.3	0.2	0.3
	بريطانيا	0.0040	0.0001	31.3	0.0001	0.0002
أمريكا الشمالية 11.6	وممأ	610.2	7.3	12.0	10.3	12.5
	كندا	76.3	1.1	14.0	1.3	1.8
أستراليا	أستراليا	139.9	1.8	12.6	2.4	3.0
إفريقيا	ليبيا	1.5	0.0023	1.5	0.0254	0.0039
	إفريقيا الجنوبية	0.0120	0.0001	11.8	0.0002	0.0002

تصدير الورقة

وتتوزع صادرات الورقة حسب الوجهات على النحو التالي:

القارة	البلدان	الكمية بالطن	القيمة بالمليون دينار	السعر بالدينار للكلغ	النسبة التمثيلية للكمية	النسبة التمثيلية للقيمة
آسيا	الأردن	185.9	3.4	18.5	5.6	7.8
	الإمارات	1571.3	25.9	16.5	47.6	58.8
	عمان	50.6	0.8	15.4	1.5	1.8
	هونكونغ	1.0	0.1	68.8	0.03	0.2
أمريكا	كندا	37.2	0.9	23.1	1.1	2.0
إفريقيا	ليبيا	1381.9	12.0	8.7	41.8	27.4
	الجزائر	58.9	0.7	11.1	1.8	1.5
أوروبا	إيطاليا	11.7	0.2	16.9	0.4	0.5

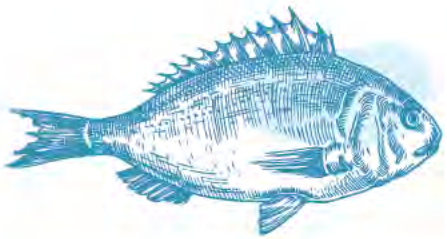

تطور الواردات الموجهة للتصنيع

بلغت واردات منتجات الصيد البحري فقد بلغت الى موفى اكتوبر **2021** حوالي **53252.5** طن بقيمة **266.6** مليون دينار مقابل **47822.2** طن بقيمة **214.2** مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من سنة **2020** حيث سجلت ارتفاعا على مستوى الكميات بحوالي **5430.3** طن **(11%)** وعلى مستوى القيمة ب **52.4** مليون دينار **(24%)**.

كما سجلت معدلات الأسعار على مستوى التوريد ارتفاع طفيف ب **0.5** د للكيلوغرام الواحد مقارنة بسنة **2020**.

ويبين الرسم البياني الموالي توزع الواردات حسب مجموعات الأصناف حيث نلاحظ ان أكبر الواردات تتجلى في الأسماك المجمدة (التن المجمد) الموجهة خاصة للتصنيع.

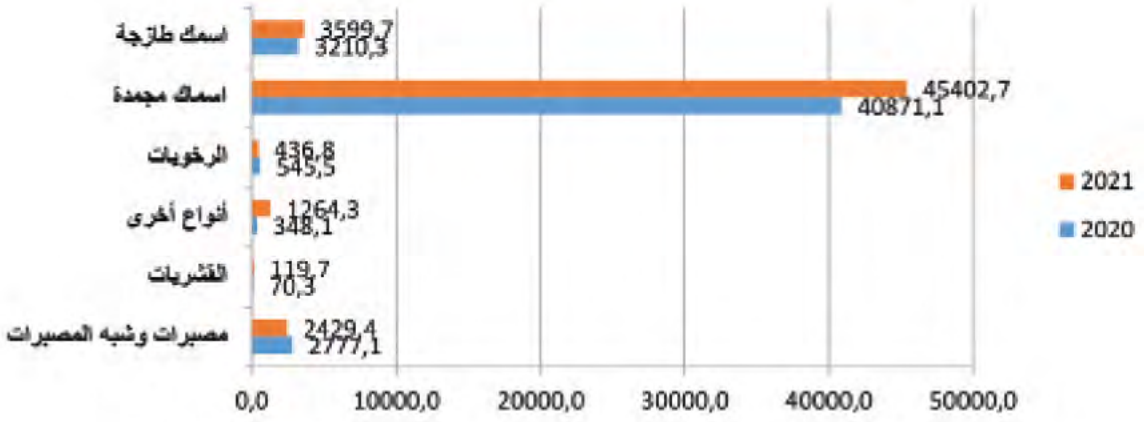

تطور كمية الواردات بالطن الى موفى اكتوبر 2021

ميزان تجاري ايجابي رغم كل الصعوبات

بلغت نسبة تغطية الواردات بالصادرات **185.5%** الى موفى اكتوبر **2021** مقابل **184.8%** في نفس الفترة من سنة **2020** ومكّنت بذلك عائداتنا من العملة الأجنبية من تغطية الواردات وتوفير رصيد إيجابي بلغ **228.9** مليون دينار الى موفى اكتوبر **2021** مقابل **181.8** مليون دينار في نفس الفترة من سنة **2020**.

Qui suis-je ?
Venez en savoir un peu plus sur moi.... !

J'appartiens au groupe des céphalopodes, je suis intelligent et j'ai une capacité de changer ma couleur. Mon corps est entièrement souple, hormis un bec qui ressemble à certains égards à celui des perroquets

- **Ma taille**

Ma taille est généralement d'environ 60cm et je pèse autour de 3 kilos en moyenne. Mais je peux être plus imposant et atteindre 1.20 mètre chez les femelles et 1.30 mètre chez les males.

- **Où je vis, et avec qui**

J'aime bien me cacher dans les roches mais on me trouve aussi dans les fonds sableux jusqu'à 150 mètres de profondeur.
Mes facultés mimétiques me permettent de me confondre avec n'importe quel milieu. Quand je suis dans le sable, j'aime bien construire mon refuge. Ainsi je deviens territoriale et protège mon propre gîte.

- **D'où je viens**

On peut m'observer dans les eaux tempérées et tropicales du monde entier. Mais je me trouve en abondance en mer Méditerranée, et en Atlantique Nord-Est...

- **Mes Goûts**

Je me nourris principalement des crustacés, de mollusques, mais je mange à peu près tout ce que je peux attraper.

- **Je compte sur votre vigilance !** Je fais l'objet d'une pêche intensive dans le monde entier et ma population baisse dans la plupart des régions. Je suis malheureusement victime de mon bon goût et l'encre que je projette pour échapper à mes prédateurs ne suffit plus ....
Il est important d'éviter de me pêcher durant ma période de reproduction !! En Tunisie il est interdit de me capturer pendant la période de 15 mai au 15 octobre du chaque année.

Mon nom scientifique

O			O				V				A			

Mon nom français

P				P				O		M	

Mon nom tunisien

	ي		ر	

Découvrir ma photo sur la couverture extérieure

les exportateurs en exposant chacun son plan d'export, avec l'implication de 10 entreprises

• Un réseau d'exchange relatif aux espèces invasives

• Deux salons de l'animation pour promouvoir la consommation d'espèces invasives et encourager leur pêche.

• Un consortium regroupant les femmes rurales pour la conservation et le conditionnement du crabe bleu

• Un plan d'action suite aux résultats des études de marchés, visant l'amélioration de l'accès aux marches et des conditions de ventes

• Un cahier de charge pour la production et commercialisation du crabe bleu

Résultats du projet :

• Création et implémentation d'un modèle de risque de progression des espèces invasives (crabe bleu)

• Atténuation et adaptation contre l'invasion des espèces invasives (en particulier le crabe bleu

• Actions pilotes pour la stratégie d'adaptation, initiative de développement de la chaine de valeur du crabe bleu.

Projet BLEU-ADAPT

« Invasion Biologique Marine Et Pêche : étude, atténuation des dommages et adaptation dans le contexte du changement climatique »

« **BLUE-ADAPT** » est un projet de coopération transfrontalière Italie –Tunisie, financé par l'union européenne. Ce projet est intitulé « Invasion biologique Marine et Pêche : étude, atténuation des dommages et adaptation dans le contexte du changement climatique ».

Bénéficiaire principal : Ministère de l'agriculture, des ressources hydrauliques et de la pêche maritime (MARHPM) – Direction Générale de la pêche et de l'Aquaculture (DGPA).

Partenaires : Institut National Agronomique de la Tunisie (INAT), Institut Supérieur de La Pêche et de l'Aquaculture de Bizerte (ISPAB), Distretto della pesca e crescita blu (COSVAP), Université de Palerme (UNIPA).

Partenaires associé : Agence de Vulgarisation et de Formation Agricoles (AVFA), Groupement International des Produits de la Pêche (GIPP)

Durée de projet : 3 ans

Budget : 1M Euro
(environ 3 M de TND)

Objectif Général :

Contribuer au développement durable des zones côtières et à la conservation des habitats naturels en Méditerranée et cde en améliorant les actions de gestion de la ressource invasive, notamment dans les zones cibles du projet (Kerkenneh/ Golfe de Gabès)

Objectifs Spécifiques :

*Mise en Place d'une stratégie commune pour préserver et réhabiliter les systèmes marins.
*Assurer le transfert de données et de technologies innovantes et performantes entre les deux rives.

Les principales réalisations :

- Analyse du risque d'invasion dans la contexte du changement climatique.
- Transmission des meilleures pratiques pour le LEK.
- Cartographie et modélisation du risque d'invasion.
- Ateliers de sensibilisation sur les espèces invasives et leurs impacts sur l'environnement
- Ateliers de formation sur l'identification des espèces invasives
- Ateliers de lutte contre les espèces invasives nuisibles
- Une formation participative pour

Stratégies, axes de développement et actions

Compte tenu de la diversité des contraintes identifiées, et selon les attentes de touts les acteurs de la filière crevette 4 stratégies sont proposés visant le développement de la filière.
Ces stratégies viennent en réponse aux quatre questions suivantes:

- Comment utiliser les forces pour tirer parti des opportunités ? / **Stratégie d'attaque**;
- Comment utiliser les forces pour réduire les menaces ? / **Stratégie d'ajustement**;
- Comment minimiser les faiblesses et l'impact des menaces ? / **Stratégie de survie**;
- Comment corriger les faiblesses en tirant parti des opportunités ? / **Stratégie de défense**.

Parmi les recommandations issues des axes stratégiques de l'étude, nous citons :

- Valorisation de la crevette de pêche et mise en place de signes de qualité, en instaurant un système de traçabilité, des signes de qualité pour le renforcement de la position du produit tunisien et la création de nouveaux produits ayant une valeur ajoutée internationale tout en préservant la qualité du produit au niveau de la transformation.
- Promotion de la commercialisation de la crevette et développement du positionnement du produit tunisien sur le marché, à travers la diversification des produits et des marchés, et la prospection de nouveaux marchés potentiel, outre la facilitation des procédures de création de marques tunisiennes.
- Modernisation et mise à niveau des infrastructures de pêche, par l'amélioration des infrastructures et des services portuaires en recherchant des fonds supplémentaire au profit de la filière. et a travers l'optimisation de l'exploitation des chalutiers afin d'assurer la préservation de la biodiversité marine,
- Renforcement des performances du capital humain le long de la filière des crevettes, à travers l'intensification des programmes de sensibilisation et de formation au profit des pêcheurs.
- La bonne gouvernance et le meilleur encadrement de la filière, en encourageant les échanges fructueux, le partenariat et la collaboration au sein des filières et la bonne coordination interinstitutionnelle (entre les différents intervenants publics et privés), ainsi en intensifiant les actions de contrôle et de surveillance pour un meilleur application des lois.
- Actualisation des bases de données et meilleure orientation des études selon les besoins de la filière, à travers l'actualisation des données et l'instauration d'une base de données accessible aux parties prenantes et la réalisation des études de faisabilité sur l'élevage et la production des crevettes aquacoles en Tunisie.

La synthèse de l'étude, ses chiffres clefs, ses plans d'action et ses recommandations sont disponibles sur le site web du GIPP : www.gipp.tn

Pour plus d'information, prière de contacter la direction des études et gestion de l'information au sein du GIPP

de relations pérennes, de confiance et sur le long terme. Dans ce cas, on estime que le pouvoir de négociation de ces mareyeurs est faible.
Par ailleurs, certaines usines s'approvisionnent directement auprès des armateurs – pêcheurs et là les prix sont généralement ceux appliqués sur le marché. Ces pêcheurs peuvent négocier et ont un pouvoir fort puisqu'il s'agit d'un produit de haute valeur marchande.

- **Pouvoir de négociation des clients**

La négociation des clients porte sur les prix et la qualité du produit.
Les principaux marchés importateurs et donc les principaux clients de la filière tunisienne sont l'Italie et l'Espagne. En tenant compte de la qualité des crevettes tunisiennes face à la situation et la disponibilité du produit sur le marché mondial, nous pouvons qualifier le pouvoir de ces clients comme étant moyen. Ils peuvent imposer leurs prix surtout avec un produit à faible valeur ajoutée mais l'usine tunisienne peut également négocier vu la qualité de son produit

- **La menace de nouveaux entrants sur le marché**

Cette menace est évaluée notamment en prenant en considération les barrières à l'entrée.

- **Pour le cas des armateurs-pêcheurs :** l'entrée de nouveaux pêcheurs de crevettes peut être considérée comme difficile car il s'agit d'une activité qui nécessite de grands investissements. On dit que la menace est donc faible.

- **Pour le cas des mareyeurs-commerçants :** avec des relations préétablies avec les usines d'un côté et les pêcheurs d'un autre, des relations de confiance sont mises en place et l'entrée d'une nouvelle personne peut être considérée comme étrangère par les différents acteurs. Cette menace peut être estimée comme faible.

- **Pour le cas des usines de transformation et d'exportation :** il s'agit également d'une activité qui nécessite de grands investissements, principale barrière à l'entrée. De plus, une deuxième barrière à considérer est la pérennité des relations avec les acteurs en amont qui ne sont pas forcément faciles à rompre mais également un accès au marché international qui demande de grands efforts de prospection et d'analyse. Ainsi, l'entrée de nouveaux concurrents est estimée difficile à ce niveau.

- **La menace des produits substituts**

Le principal produit substitut de la crevette de pêche, produit de la filière tunisienne, est la crevette issue de l'aquaculture. Il s'agit d'un secteur qui est en pleine expansion dans le monde et avec des quantités considérables. Actuellement, les quantités des crevettes issues de la pêche sont presque égales aux crevettes aquacoles. Même si les crevettes tunisiennes sont de qualité supérieure, le facteur prix peut ne pas jouer en sa faveur avec des prix de crevettes aquacoles beaucoup moins élevés, notamment avec une valorisation du produit qui reste très modeste.
Un deuxième produit a fait son apparition ces dernières années en Tunisie et commence à être considéré comme un produit substitut de la crevette de la part des usines de transformation. Il s'agit du crabe. Plusieurs usines, connaissant des problèmes d'approvisionnement ou encore de commercialisation, se sont orientées vers l'activité de production de crabe qui est plus avantageuse en termes de marge et de profit.

armateurs-pêcheurs; notamment avec les avances qu'elles mettent à la disposition de ces derniers avant leurs sorties en mer. Cette action les privilégie des usines concurrentes qui n'ont pas les moyens de préfinancer l'action de pêche. Dans certains cas, ces usines possèdent même leurs propres chalutiers et bénéficient de ce fait d'un approvisionnement garanti tout en minimisant leurs coûts.

Ces mêmes entreprises, privilégiées sur le marché tunisien, acquièrent des avantages qui leur permettent de s'adapter à la concurrence internationale. En effet, elles peuvent supporter en cas de besoin un prix d'achat auprès des pêcheurs de crevettes élevé ou encore faire diminuer leurs prix de vente à l'export pour s'aligner à la concurrence.

- **Un deuxième groupe** qui correspond aux petites usines qui ont une capacité de production limitée et qui ont des difficultés à faire face à la concurrence sur le marché. Ces usines s'orientent progressivement vers la production de crabes, un secteur plus avantageux et prometteur à leurs yeux.

On peut alors estimer que la rivalité entre concurrents sur le marché local est forte avec un premier groupe d'usines qui s'accapare de la grande part de ce marché.

- **Sur le marché international :**

La Tunisie occupe une place très modeste entre ses concurrents en termes de quantité. Ses principaux concurrents, qui sont l'Inde, l'Équateur, le Vietnam, l'Indonésie et l'Argentine s'accaparent du marché et leurs productions sont en croissance continue. De plus, la production et les importations de crevettes aquacoles sont en nette progression. On note à ce niveau que, jusqu'à ce jour, il n'existe pas de production aquacole tunisienne de crevettes. On peut alors considérer que la concurrence mondiale est forte surtout avec la disponibilité des produits aquacoles à l'international. Néanmoins, la Tunisie possède un avantage majeur qui est la qualité et le goût unique de ses crevettes méditerranéennes. Ce potentiel d'exportation peut être amélioré notamment avec une meilleure valorisation du produit.

- **Pouvoir de négociation des fournisseurs**

- **Les fournisseurs des armateurs –pêcheurs :** le premier maillon de la chaîne qui est les producteurs ont recours à des fournisseurs d'intrants afin d'assurer leur activité de pêche des crevettes.

Les principaux intrants sont le gasoil (géré par l'État), les filets et la glace. Pour ce qui est des filets, il en existe plusieurs mais le recommandé pour la capture des crevettes est le trémail. Ce filet est coûteux et les pêcheurs connaissent souvent des problèmes d'approvisionnement à ce niveau. Puisqu'il s'agit d'un produit déterminant pour le pêcheur, ses fournisseurs ont donc un pouvoir de négociation jugé fort vu le besoin exprimé par les producteurs de crevettes.

En ce qui concerne la glace, malgré que les prix soient faibles, le pouvoir de discussion se trouve parfois difficile notamment quand il y a un manque en la matière.

Pour le Gasoil, le problème n'est pas posé puisqu'il est géré par l'État et subventionné.

- **Les fournisseurs des usines de transformation et d'exportation :** les usines entretiennent des relations qu'on peut qualifier de partenariat avec leurs principaux fournisseurs qui sont les mareyeurs appelés encore « commerçants-transporteurs » pour cette filière de crevettes. Il y a établissement

• Transport et distribution

Forces	Faiblesse
Pérennité des relations avec les acteurs de la filière, en particulier avec les usines de transformation et d'exportation	Problème de traçabilité et importance des circuits informels dans certaines zones
Bonne organisation des mareyeurs qui justifie leurs relations avec l'amont et l'aval de la filière	Manque de contrôle et de suivi de l'application des lois
	Insuffisance des équipements et du matériel de conservation au niveau des ports
	Activités qui dépendent en majeure partie des usines

Opportunités	Menaces
Cadre institutionnel favorable	Absence de contrôle et de surveillance/ Manque d'application des lois
Appui de la part des organismes mondiaux notamment la FAO, Le GIZ, etc.	Cadre légal favorisant le commerce informel : pour échapper aux redevances, le produit suit des circuits parallèles non autorisés

• Transformation et commercialisation

Forces	Faiblesse
Implantation dans les principaux ports et suivi de l'activité de production	Irrégularité quantitative et qualitative suite aux dégradations des ressources
Risques d'approvisionnement minimes grâce aux relations entretenues entre usines et pêcheurs ; acquisition de chaluts de la part des grandes usines de transformation	Non diversification des marchés, concentration sur les marchés européens principalement l'Espagne et l'Italie/ Efforts de prospection et de pénétration de nouveaux marchés très limités
Forte notoriété et positionnement sur le marché international	Faible valorisation du produit ; la grande part des exportations est sous forme de produits congelés
Investissements adéquats et disponibilité des capitaux	Problème de traçabilité
Pilotage de la filière et orientation du secteur vers l'exportation	Manque d'initiatives de certification et de labellisation.

Opportunités	Menaces
Spécificité du produit tunisien en tant que produit sauvage ; fortement demandé à l'international, et pouvant se démarquer plus avec les signes de qualité.	Développement de la production de crevettes aquacoles qui a affaibli les prix et a intensifié la concurrence
Une main d'œuvre compétitive.	Domination du marché international par les crevettes aquacoles

5. Analyse de l'environnement concurrentiel de la filière : modèle des cinq forces de porter

• Intensité de la rivalité entre concurrents

Sur le marché local :

on distingue deux groupes d'usines de transformation et d'exportation.

- **Un 1er groupe** qui englobe les usines qui ont une certaine maitrise du marché et concernent les grandes usines caractérisées par une grande capacité de production et par un grand capital. Elles sont prioritaires en ce qui concerne la vente de crevettes de la part des

4.Analyse des forces, faiblesses, opportunités et menaces de la filière

L'analyse consolidée de l'ensemble des éléments recueillis lors de la collecte de données et le travail de terrain a permis d'élaborer la matrice SWOT représentée ci-après.
Elle liste les forces, faiblesses, opportunités et menaces pour les trois principales fonctions de la filière. Une évaluation de l'ampleur des forces et des faiblesses ainsi que de l'impact des opportunités et des menaces de chaque fonction est également incorporée dans le tableau ci-après.

• Production

Forces	Faiblesse
Bonne qualité gustative des crevettes tunisiennes avec une haute valeur commerciale	Nombre réel des barques et de la population maritime méconnus, dernier recensement datant d'il y a plus de 15 ans.
Chalutiers, en bonne partie, bien équipés (moyens de navigation, de communication, de sécurité, de conservation et de manipulation des engins de pêche)	Mauvaises conditions d'hygiène au niveau des bateaux de pêche côtière et lors du processus de débarquement Insuffisances au niveau des équipements et du matériel de conservation à bord des bateaux de la pêche côtière (glaces, casiers, frigos, etc.)
Communauté des pêcheurs mature et expérimentée	Prix des intrants élevés et en augmentation continue
Réussite de l'expérience d'organisation des pêcheurs en société mutuelle: force de vente et services mis à la disposition des pêcheurs	Surexploitation des ressources et non-respect des réglementations : engins de pêche prohibés notamment le « kiss », filets maillants de maillage illégal, non-respect des mesures de gestion des ressources halieutiques (zones, périodes, espèces)
Pratique du repos biologique pour la crevette	Insuffisance du nombre et du rôle des organisations professionnelles dans l'organisation de l'activité et la défense de l'intérêt du pêcheur

Opportunités	Menaces
Appui institutionnel notamment le rôle du GIPP et la DG Pêche en matière d'assistance technique, contrôle sanitaire, encadrement, formation, promotion des exportations et élaboration de bases de données	Dégradation des ressources de pêche disponibles suite à la multiplication des techniques de pêche illicite / Absence de contrôle et de surveillance notamment avec un problème de non-respect des lois
Appui de la part des organismes mondiaux notamment la FAO, Le GIZ, etc.	Manque de main d'œuvre qualifiée : Problèmes d'employabilité durant les saisons de pêche
Le produit sauvage est demandé sur le marché international	Diminution des prix sur le marché international / Concurrence de la crevette d'élevage

Les acteurs en interaction avec les opérateurs de la filière

sont multiples. Ils interviennent à différents niveaux de la filière et ont plusieurs fonctions.

- Les OPB de pêche : SMSA, GDA, GIPP, UTAP. Ils ont pour principal rôle de défendre l'intérêt de la profession.

- Les organismes d'appui : APIA, API, CTA, CEPEX, CENTRE DE L'AA. Comme leur nom l'indique, ils assurent un appui et soutien aux acteurs de la chaîne notamment à travers les subventions, formations et assistance, aide à la prospection et identification de marchés, organisation ou participation aux foires, etc.

- L'administration : Direction générale de la pêche, la Douane, APIP, Ministère de l'intérieur, municipalités, dont les principaux rôles sont la préservation des ressources naturelles et l'application et le respect du cadre réglementaire.

- Institutions financières : IMF, Banques qui mettent à la disposition des opérateurs les financements demandés, facilitent l'accès aux crédits, etc.

- Les organismes de développement, d'étude et de recherche :
FAO, GIZ, INSTM, etc. Ces organismes sont responsables du recensement général de la pêche, la collecte de la base de données et évaluation des stocks, la recherche de nouvelles technologies et techniques de pêche, les études sur la valorisation et conservation des ressources, la transformation des produits, etc.

3.Cartographie de la filière des crevettes en Tunisie

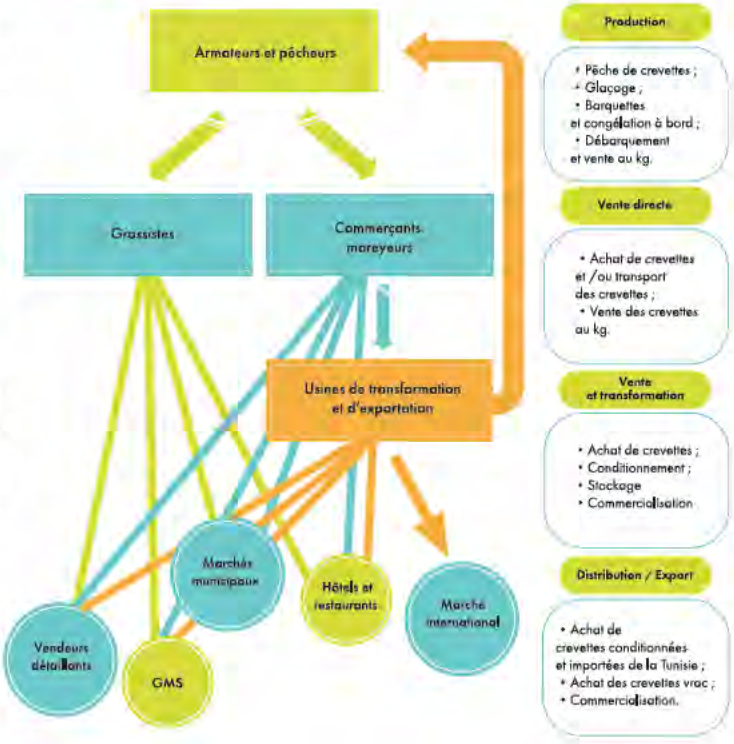

Cartographie de la filière de crevettes

A l'issu de cette cartographie, nous pouvons constater que les usines de transformation et d'exportation sont un acteur moteur et principal de la filière. Ce sont eux qui la pilotent et qui la tirent vers les marchés internationaux et vers l'activité d'exportation. En effet, ces usines assurent l'exportation de **80%** de la production nationale de crevettes. Elles peuvent traiter directement avec les producteurs ou pas. En cas de besoin de commercialisation sur le marché local, les usines de transformation se déplacent au marché du port (halle de marée) afin d'acheter les quantités nécessaires qui seront triées sur place avant achat.
De leur côté, les mareyeurs-commerçants vendent la majorité de leurs marchandises aux usines. Celles qui ne sont pas conformes à la demande de ces unités de transformation seront vendues et commercialisées sur le marché local.

La crevette est traitée par ces unités spécialisées qui traitent principalement les crustacés (crevettes) et les céphalopodes (poulpes et seiches). La plupart des unités sont totalement exportatrices et leur activité est quasi-exclusivement orientée vers les marchés étrangers.
Pour ce qui est du procédé de transformation qui est la congélation (à bord ou à l'usine), il s'agit d'une activité importante au niveau de la filière des produits de la pêche. Elle a permis entre autres un développement considérable des échanges commerciaux de ces produits à travers le monde entier. Les exportations tunisiennes sont effectuées en majorité sous forme de produits congelés, représentés presque exclusivement par les crevettes, les seiches et les poulpes.

• Détaillants, hôtels et restaurants

D'après la direction générale de contrôle des impôts (voir étude loup et daurade), on compte 2364 points de vente en détail des produits de la pêche et 255 grossistes. Le plus grand nombre de ces points de vente se trouve par ordre d'importance au niveau du gouvernorat de Sfax, Grand Tunis, Sousse, Nabeul et Bizerte. Ils totalisant à eux seuls près de 85% de l'ensemble des détaillants et plus de 90% des grossistes.
En outre, plusieurs hypermarchés et supermarchés se sont lancés dans la commercialisation des produits de la pêche comme le cas de Carrefour, Géant, Monoprix et Magasin Général et disposent pratiquement tous d'un rayon important pour les produits de la pêche. Ils s'approvisionnent généralement directement auprès des mareyeurs.
Au cours de ces dernières années, on observe l'installation de points de vente spécialisés dans les produits de la mer notamment dans les quartiers aisés du Grand Tunis. La vente au détail est régie par une réglementation obligeant les détaillants à s'approvisionner auprès des marchés de gros, qui leur fournissent un bulletin de vente en gros, à partir duquel ils calculent la marge autorisée pour établir le prix du kilogramme du produit en détail.
Pour la crevette qui est en grande partie achetée par les usines, ce processus n'est pas toujours respecté.

2.RELATIONS PARTIES PRENANTES

Les intervenants au sein de la filière de crevettes en Tunisie sont multiples. On peut les classer en deux catégories :
• Les principaux acteurs de la filière.
• Les acteurs en interaction directe ou indirecte avec les opérateurs de la filière.

Les principaux acteurs de la filière

Intervenants	Caractéristiques	Intérêts et attentes
Armateurs - Pêcheurs	Il s'agit généralement d'une équipe composée d'un armateur et plusieurs pêcheurs.	Ils assurent un travail de groupe sur le navire. La taille du groupe varie selon la taille du navire.
		Leur objectif est de capturer une quantité maximale de crevettes en bon état tout en respectant les règles d'hygiène et de conservation afin qu'elle soit acceptée en totalité par l'intermédiaire ou l'usine.
Collecteurs ou intermédiaires	Il s'agit des mareyeurs, grossistes et transporteurs. Un seul acteur peut occuper une seule fonction, deux ou même 3 à la fois.	Ils assurent la liaison entre le premier maillon de la filière et les usines de transformation et d'exportation.
Usines de transformation et d'exportation	Sociétés commerciales présidées par un DG avec une unité de gestion responsable de la prise de décision.	Ces transformateurs produisent et commercialisent des produits stabilisés qui sont les crevettes congelées. Leur objectif est de répondre à la demande et aux exigences de leurs clients internationaux, essentiellement européens.
Détaillants, hôtels et restaurants	Dernier maillon de la filière	Ces opérateurs mettent le produit final de la filière (frais, congelé, cuisiné) à la disposition du consommateur. Leur objectif est de proposer un produit haut de gamme avec un prix qui reste relativement raisonnable.

fraîches que celles de la pêche au chalut. Néanmoins, leur qualité peut parfois se dégrader suite à l'action de leur extraction du filet.

Pêche au chalut : Il exite deux catégories de sortie des pêcheurs :

Une sortie fraiche : qui dure entre 3 et 5 jours. Après le chalutage, les pêcheurs mettent les crevettes dans un frigo pour conserver leur qualité. La congélation est réalisée par la suite au niveau des usines et on parle dans ce cas de congélation à terre.
Notons à ce niveau l'insuffisance des moyens de conservation à bord et qui ont une incidence sur la qualité.

Sortie congelée : la sortie dure au minimum 12 jours.
Après le chalutage, les pêcheurs appliquent un traitement aux crevettes dans le but de conserver leur couleur, les trient selon le calibre, les mettent dans des paquets selon l'exigence de l'usine et les stockent dans leurs congélateurs. Il s'agit du processus de congélation à bord. Ces pêcheurs opèrent généralement, directement avec les industriels avec un commun accord et en respect d'un manuel communiqué par l'usine selon les exigences de ses clients.
Les quantités débarquées dans les ports de pêche sont acheminées vers les marchés également aux ports (appelés aussi Halles de marée) pour la criée (Dlella).
Au niveau de ces halles de marée, le mode principal de vente des poissons frais est la criée qui met face à face l'offre des pêcheurs et la demande du marché dans un lieu portuaire spécifique.
En Tunisie, la vente à la criée n'est pas très pratiquée pour la crevette. Le produit est généralement acheté directement par les industriels qui ont un accord verbal au préalable avec les pêcheurs qui restent, en bon nombre, liés à ces usines par des avances obtenues au démarrage de la saison.

• Collecteurs ou intermédiaires : mareyeurs, grossistes, transporteurs

En Tunisie, les mareyeurs jouent le rôle d'agent intermédiaire entre les producteurs et les détaillants. En général, ils achètent le poisson à partir des halles de criées pour le vendre par la suite aux détaillants, GMS, établissements de transformation ou exportateurs.
Pour la crevette, ce maillon se présente différemment suite aux dominances des industriels qui négocient, dans la plupart des cas, directement avec les pêcheurs puisque c'est un produit destiné en grande partie, à l'export.
Ce maillon est déterminant pour la qualité du produit ; vu que le glaçage se fait à ce niveau, et en plus vu que le produit est transporté via les moyens de transport isothermes ou frigorifiques appartenant à ces intermédiaires et qui doivent être conformes à l'ensemble des exigences d'ordre sanitaire. Ce transport ne peut être autorisé qu'après l'obtention d'un bon d'évaluation et de contrôle sanitaire appelé « bon de transport» délivré par le Vétérinaire.

• Usines de conditionnement et d'exportation

En Tunisie, les exportations de crevettes se font à travers plus de 60 unités réparties sur le territoire tunisien comme suit :

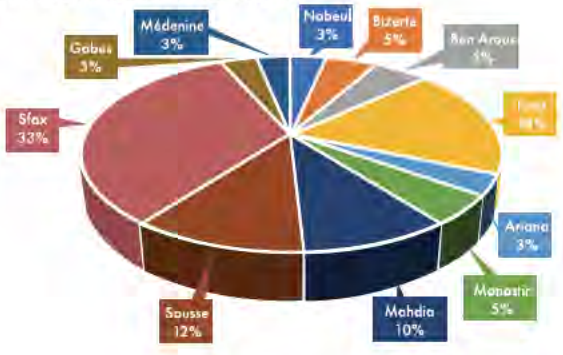

Principaux concurrents

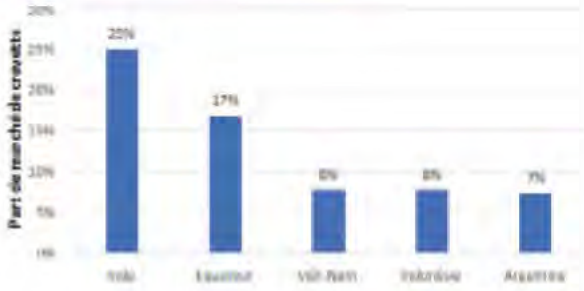

Principaux concurrents de la Tunisie en termes de part de marché de crevettes (GIPP-2018)

Marché local

Demandeur – prix en hausse

1. L' OFFRE TUNSIENNE

Période de pêche

Deux campagnes :
du 16 octobre au 30 novembre et
du 15 mai au 30 juin de chaque année.

Production

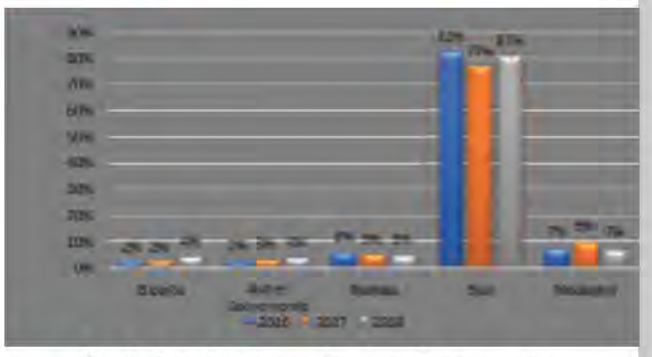

Évolution de la production de crevettes par gouvernorat : 2016-2018 (en T)

Transformation

Activité de décorticage

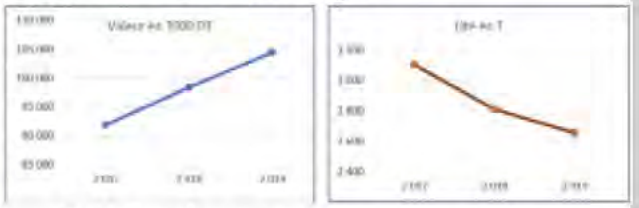

Evolution des exportations de crevettes tunisiennes entre 2017 et 2019 (en valeur et en quantité)

Export : 2,9 mT – 103 MD
En baisse depuis 2015
Valeur unitaire en DT, en hausse

Principales destinations Et parts de marché

Espagne (61% - 14 400 $/T)
Italie (38% - 12 400 $/T)
Part de marché : 0, 3% du marché mondial

Analyse de la filière Crevette en Tunisie

1. DESCRIPTION DES MAILLONS DE LA FILIÈRE DE LA CREVETTE EN TUNISIE

- **Armateurs et pêcheurs**

Les producteurs (armateurs et pêcheurs) constituent le premier maillon de la filière.

L'armateur (المجهز) prend en charge l'équipement du navire (trémails, caisses, etc.) et assure son entretien à chaque saison. Il met également à la disposition de l'équipage les besoins de chaque sortie (gasoil, glace, approvisionnement en nourriture, etc.), mais ces charges sont supportées par l'équipage et l'armateur à parts égales et prélevées du chiffre d'affaires.

La taille de l'équipage varie selon la taille du navire. En moyenne, on compte 5 pêcheurs par navire pour la pêche côtière et 12 à 17 pêcheurs pour la pêche chalutière de fond ou pélagique (industrielle).

Manipulation du produit à bord

Pêche côtière

Les crevettes, une fois capturées, sont lavées et stockées avec de la glace. On estime que les crevettes royales issues de la pêche côtière (une seule journée de pêche) sont de bonne qualité, plus

Aperçu Général Sur La Filière

1. DESCRIPTION DES PRODUITS

Critères	Observations
Produits	**Nom :** chevrette, crevette rouge, crevette royale, crevette blanche. **Forme de présentation :** Congelée ; Fraiche, Réfrigérée.
Code (SH)	**030617 : Crevettes roses large (PARAPENAEUX LONGIROSTRIS), même décortiquées ; congelées** **Crevettes congelées (030613) - Crevettes non congelées (030623)**

2. DESCRIPTION DES MARCHÉS

Marché mondial

Valeur : 17,8 Milliards de $us –
Volume : 2,2 millions de tonnes –
Valeur unitaire : 8039 $/us
TAAM (Valeurs) : 3% -
TAAM (Volumes) : 8%

Principaux marchés 2018

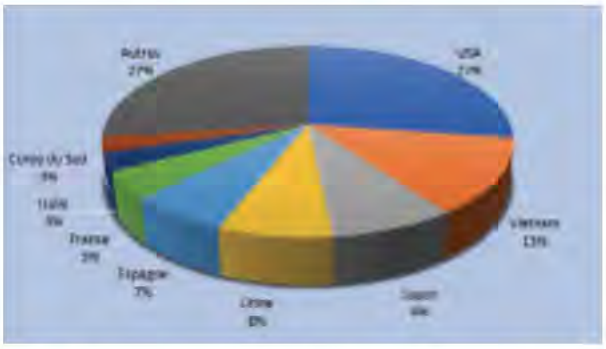

Part des pays consommateurs de crevettes à l'échelle mondiale (2018)

Marchés en expansion (2014 - 2018)

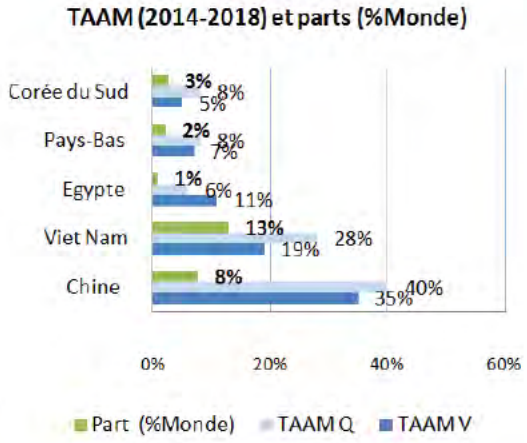

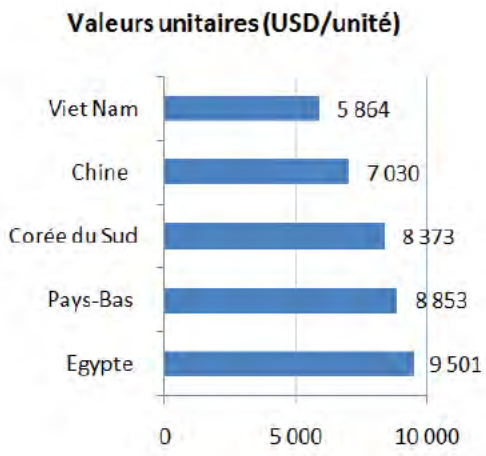

Le GIPP met en place un plan de développement pour l'amélioration de la productivité et la compétitivité de la filière Crevette en Tunisie

Analyse et plan de développement « Filière Crevette »

Le **GIPP** a lancé au cours de l'année 2021 une série des études sur les chaînes de valeur dans le secteur de la pêche afin de recommander des plans d'action visant à améliorer la productivité et la compétitivité des filières : Crevette, Poulpe, Seiche et Sardine. Au cours de cet article nous allons traiter la filière Crevette.

L'étude « **Analyse et Plan de Développement de la Filière Crevette** » a été, en effet, réalisée en 2021, par le biais d'un Bureau d'études privé «SIGMA Ingénierie».

L'étude a analysé d'abord la situation actuelle de la filière crevette en Tunisie, ses forces et faiblesses, en présentant le potentiel existant en termes d'infrastructure, de production, de transformation, de commercialisation et d'exportation. Dans sa deuxième phase, l'étude a élaboré un plan d'action futuriste pour le développement de la filière.

La filière tunisienne des crevettes a connu ces dernières années des difficultés liées à la fois à la diminution des quantités produites qui a induit une augmentation des prix de production et à un marché extérieur instable contre un pouvoir d'achat faible du citoyen tunisien.

Orientée vers l'exportation de ses produits, cette filière se trouve face à une conjoncture mondiale marquée par la mutation rapide de la demande de certains pays et la variation des taux de change en plus de la concurrence entre acteurs qui reste forte dans un marché globalement peu différencié. Par la présente analyse, on cherchera à avoir une vision globale de la filière tunisienne des crevettes afin d'évaluer la situation actuelle en Tunisie, comprendre ses tendances et élaborer un plan d'actions qui viserait à améliorer la productivité et la compétitivité de la filière et qui pourrait constituer un relais de croissance pour cette filière.

Superviseurs

Methlouthi Habib

Membres éditoriaux

Methlouthi Habib

Chargui Intissar

- **Etudes et Recherches**

Analyse et plan de développement
« Filière Crevette »

- **Actualités du secteur**

*Projet BLEU-ADAPT

- **Quizz**

المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري
GIPP

Adresse : GIPP - 37 Rue du Niger - 1002 Tunis - Tunisie
Tél. : 71 905 876 Fax : 71 905 982
E-mail : manarat@gipp.tn